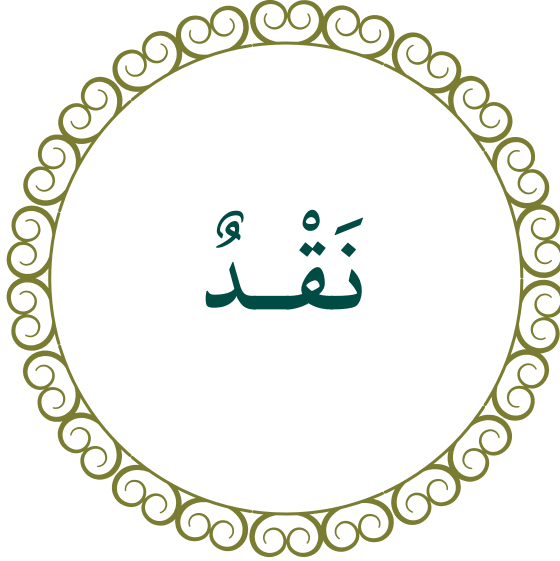




«العِلْمُ أمانة.. وإن الضَّيِّقَ بالنقد والتَّسامي عليه
ليس من أخلاق المؤمنين» أحمد محمد شاكر



باب يُعنى بالمراجعات النقدية للكتب الحديثية
المطبوعة وكتب الرواة



دراسة نقدية تحليلية لكتب المُدلسين في القرنين الثامن والتاسع

دراسة وتحقيق

د. عبد الله بن محمد بن خضر المُقبلي الزهراني

الأستاذ المُساعد بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

ملخص البحث

تعرّض البحث لكتب المُدلسين في القرنين الثامن والتاسع؛ نظراً لكونها أجمع ما صنّف في الموضوع، وكثرة اعتماد الباحثين عليها في أحوال الرجال ومروياتهم، والحاجة لعقد موازنة بين هذه الكتب، ونُدرة مَنْ تعرّض لها بدراسة تحليلية نقدية.

فظهر للباحث أنها من أيسر وسائل الوقوف على أسماء الرواة المُدلسين، وأنها تضمّنت كمّاً غزيراً من النُّقول عمّن تقدّم، مع وجود بعض الإشكالات فيما جمعت من الرواة، كوجود من وُصف بتدليس الشُّيوخ دون الإسناد، وكذلك من لم يثبت في حقه التدليس، ومن دلّس في رواية بعينها وقد عُرِفَت، كما أنّها تعرّضت لذكر بعض الطُّعون في بعض الرواة، كضعف الحفظ ونحوه، فصارت بذلك مُتنوّعة الفائدة، وقد حاول أولئك المُصنّفون الاستقصاء في الجمع، ووقع لهم فواتٌ، لا سيّما في الرواة الذين تعاطوا التدليس، ووجدت صورته في مروياتهم، فنصّ النُّقاد على ذلك بعبارة مُغايرة للفظ التدليس، فلم يُفطن لها، وقد أفاد بعضهم من بعض في عدد من الجوانب، كالجمع، والترتيب، والاعتماد على ما يُقل في الترجمة، وهذا أوقع المُتأخّر منهم في أوهام سببها المُتابعة، وقد تبيّن من خلال البحث أنّ أجود هذه الكتب، وأوسعها، وأكثرها تدقيقاً كتاب ابن حجر (تعريف أهل التقديس).

الكلمات المفتاحية:

المُدلسين - الطُّبقات - التاسع - الثامن - التعريف.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل الله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحَمَّدًا عبده ورسوله، صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد، فإنَّ موضوعات دراسة مرويات السُّنة النبوية من أوسع علوم الإسلام، ولها تشعبات كثيرة، مما يدعو الباحث إلى است فراغ وسعه في تتبُّع أفرادها من مظانِّها، والإفادة منها فيما هو بصدد بحثه ودراسته.

وإنَّ من أهمِّ هذه الموضوعات، ومن أكثرها دقَّة، وأوجبها عناية؛ موضوع التَّدليس، فإنَّه أحد ركائز دراسة حال الرَّاوي، وعائق دون قبول كثير من المرويات.

ولذا صرف النُّقاد الأوائل جُهدًا بالغًا في تتبُّع أحوال الرِّوَاة، والتنصيص على من وُجِدَتْ منه صورة التَّدليس في روايته، أو تعاطاه ولو بشكلٍ يسير، ممَّا يكشف عن دِقَّة النُّقد عند أولئك الأعلام أجزل الله مثوبتهم.

إلا أنَّ المُصنِّفات في هذا الباب عند المُتقدِّمين نادرة، ومع نُدرتها هذه تفتقد للاستيعاب، والإطناب في بيان حال الرَّاوي من هذه الحيثية، كما نقرؤه في رسالة النَّسائي -مثلاً-، وبعضها لم يصلنا كرسالة الكرايسي، ثمَّ توقَّف التصنيف في جمع هؤلاء الرِّوَاة إلى مطلع القرن الثامن، فظهر في هذا القرن والذي يليه عددٌ منها، أفاد مؤلِّفوها من كلام من تقدَّمهم، وأفاد بعضهم من

بعض، وكلُّ هذا يدعونا لدراسة تحليلية نقدية لهذه المُصنِّفات، والخروج بصورة كاشفة عن طبيعة تصنيفها، وطرق إيراد الترجمة، وكيفية إلحاق الرواة بهذا الوصف، وما يتعلّق بذلك من مناقشات، وهو ما سيحاول الباحث كشفه في هذا الدِّراسة المُتواضعة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عدّة أمور، منها:

- ١- البيان الوصفي والتحليلي لكتب المُدلسين في هذين القَرنين (الثامن، والتاسع)، والإفادة منها؛ لكونها أجمع ما صُنِّف في هذا النوع من الرواة.
- ٢- تقديم دراسة نقدية تكشف عن أبرز مواضع (الإتقان، والخلل) في هذه الكتب؛ نظراً لكثرة اعتماد الباحثين والمُصنِّفين عليها في تحديد كون الراوي ممَّن نُعت بالتدليس أو لا.
- ٣- عقد موازنة بين المُصنِّفات في هذين القَرنين، وإيضاح مدى إفادة مُصنِّفيها بعضهم من بعض.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث فيما يأتي:

- ١- عِظَم شأن مسألة التدليس عند النُّقاد، وذلك أن لها أثراً كبيراً في قبول الرواية أو ردّها.
- ٢- ندرة الكتابات النقدية لمُصنِّفات المُدلسين، ويُقابله كثرة الاعتماد عليها في وصف الرواة بالتدليس، وهذا ممّا يدعو لدراستها دراسة تحليلية نقدية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في فهارس المكتبات العامة، كمركز الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومراجعة قوائم الرسائل العلمية المتخصصة في دراسات السنة النبوية في عددٍ من الجامعات السعودية، لم أجد من تناول هذه المُصنّفات بدراسة تحليلية نقدية، أو عقد موازنة بينها. والله أعلم.

فروض الدراسة:

تمثّل فروض الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما أبرز المعالم الرئيسة في تناول الرواة الموصوفين بالتدليس في هذه المُصنّفات؟
- ٢- ما أبرز ما يلاحظ على هذه المُصنّفات (إتقاناً، أو خللاً) في إيراد الترجمة، ومناقشتها؟
- ٣- ما حدود إفادة أولئك المُصنّفين بعضهم من بعض؟ وما أبرز مصادرهم في جمع التراجم؟
- ٤- هل كلٌّ من ذكرٍ فيها أنه من المُدلسين؛ يصحّ وصفه بذلك أو لا؟

منهج البحث:

يستخدم الباحث في بحثه المنهج (التحليلي النقدي)، وفق الخطوات الآتية:

- ١- وصف المُصنّفات المعنيّة بالبحث، والتعريف بها.
- ٢- حصر منهج كلِّ مُصنّف في كتابه، ثمّ ذكر ما يلاحظ عليه.
- ٣- الرجوع عند المناقشات إلى المصادر الأصلية، والنظر في كلام النقاد الأوائل، وموازنته بما نُقل عنهم في هذه المُصنّفات.

٤- إجراء موازنة بين هذه المصنّفات، وإظهار أوجه التمايز بينها.

حدود البحث:

قَصَرْتُ البحث على مُصنّفات القَرْنَيْن الثامن والتاسع، وهي: (جامع التحصيل لأحكام المراسيل) للعلائي، و(التبيين لأسماء المُدلسين) لسبّط ابن العجمي، و(المُدلسين) لابن العراقي ولي الدّين أبي زُرْعَة، و(تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) لابن حجر.

ونظرًا لعناية ابن حجر بهذا الموضوع في كتابيه (تقريب التهذيب)، و(النكت على ابن الصّلاح)، فقد أدرجتُهما في البحث على سبيل التّبّع لا الاستقلال، فأوردتُ ما جاء فيهما في الموازنة دون الدّراسة المُستقلّة، وأمّا الدّراسة والمناقشة فحُصّصتُ بها الكتب الأربعة المُتقدّمة الدّكر.

وأعرضتُ عن إيراد قصيدتي: الذّهبي (ت ٧٤٨هـ)، وتلميذه أبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي الشّافعي (ت ٧٦٥هـ)، فقد نظّمَا فيهما أسماء المُدلسين، وأفاد أبو محمود من قصيدة شيخه الذّهبي ومن كتاب العلائي، وذلك أنّهما (أعني: الذّهبي وتلميذه) أوردَا أسماء المُدلسين دون مناقشة.

وعِلّة اختيار هذه المرحلة الزّمنيّة دون غيرها:

- أنّ هذين القَرْنَيْن هما أبرز القُرون تَأليفًا وجمْعًا لهذا النّوع من الرّوَاة.
- مُحاولة أولئك المُصنّفين استيعاب الرّوَاة المُوصوفين بالتدليس، وحرصهم على التّبّع.
- لم يصلنا من كتب المُتقدّمين ممّن كتب في هذا النّوع إلا نزرٌ يسيرٌ،

كرسالة النَّسائي، وبالتالي ظهرت أهمية كتب الأئمة المتأخرين، حتى إنها صارت أصلاً يُعتمد عليه عند الباحثين.

- كثرة الثُّقُول عن المُتقدِّمين في هذه المُصنِّفات، خصوصاً لما صار في عِدَاد المفقود من كتبهم، ككتاب الكرايسي وغيره، وهذا يُعطي لها مزيداً من الأهمية، ووجوب العناية بها.

هيكل البحث:

جعلتُ البحث في: مُقدِّمة، وثلاثة مباحث:

المُقدِّمة: واشتملتُ على التعريف بالبحث، وأهميته، وأهدافه، وحُدوده، وخطته.

المبحث الأول: التعريف بكتب المُدلسين.

المبحث الثاني: الملاحظات العامة على كتب المُدلسين.

المبحث الثالث: حَصْرُ أسماء المُدلسين في الكتب الأربعة ومُلحقاتها.

وأرجو أن تكون هذه الدِّراسة المُوجزة، فاتحةً لأبوابٍ من البحث والتحقيق في هذا الموضوع الشَّائِك، وأن أكون قد وُفِّقْتُ في وَصْف هذه المُدونات وصفاً كاشفاً عمّا تَضَمَّتته من مسائل هذا الباب.

وَأَسْأَلُ اللهَ تعالى التوفيق والسَّداد، أن يعصمني من الزَّلَل، إِنَّهُ هو البرُّ

الرَّحِيم.



المبحث الأول التعريف بكتب المُدَلِّسِين

الكتاب الأول

جامع التحصيل لأحكام المراسيل.

□ مؤلفه:

أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدِي العَلَايِي الدَّمَشْقِي الشَّافِعِي، وُلِدَ سنة (٦٩٤ هـ)، أحد كبار علماء القرن الثامن، تتلمذ على عدد كبير جداً من علماء وقته، حتى قال ابن حجر: «بلغ عدد مشايخه بالسَّمَاع سبع مئة»^(١)، منهم^(٢):

(أ) أبو العباس شرف الدين أحمد بن إبراهيم الفزاري، المعروف بـ«ابن الفركاح»، توفي سنة (٧٠٥ هـ)، وهو أقدمُ شيوخ العَلَايِي، وقد سمع منه صحيح مسلم.

(ب) أبو عبد الله شهاب الدين محمد بن أبي العزّ بن مُشَرَّف الأنصاري الصّالحي، توفي سنة (٧٠٧ هـ)، وكان سماع العَلَايِي عليه صحيح البخاري سنة (٧٠٤ هـ).

(ج) زين الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الشّيرازي، توفي سنة (٧١٤ هـ)، وقد خَرَجَ له العَلَايِي مشيخةً.

(د) كمال الدين محمد بن علي بن عبد الواحد الزّمْلَكَاني، توفي سنة (٧٢٧ هـ)، وأطال العَلَايِي مُلازمتَه دهرًا طويلاً، وألبَسَه زِيَّ الفقهاء، وكان يلبس

(١) الدرر الكامنة (٢/٩١).

(٢) الدرر الكامنة (٢/٩٠)، ذيل تذكرة الحُفَاط للحُسَيْنِي ص ٤٣-٤٤.

زِيَّ الجُنْد قبل ذلك. وغيرهم^(١).

واشغل العلائي بعامة علوم العربية والشريعة، ولازَمَ حِفْظَ المتون، فحفظ (التنبيه، ومختصر ابن الحاجب، والأربعين للأرموي، والإمام، وغيرها)^(٢).

قال الذهبي: «حَفِظَ القرآن والسُّنَّة والنَّحو وغير ذلك، وسمع الكثير، وهو معدود في الأذكياء، وله يدٌ طولى في فنِّ الحديث ورجاله... وحصل الأجزاء الجيدة والكتب النفيسة، ودرَّس وأفتى وناظر»^(٣).

وألف كثيرًا من الكتب والأجزاء في مُختلف العلوم، ك(إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفوائد المسموعة، وجامع التحصيل لأحكام المراسيل، وبُغية المُلمِّس في سباعات حديث الإمام مالك بن أنس، وتلقيح الفُهوم في تنقيح صيغ العموم، وكشف النقاب عمَّا روى الشيخان للأصحاب) وغيرها.

وتتلمذ عليه كثيرون، منهم: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وعمر بن علي الأنصاري «ابن المُلقَّن»، وأبو المحاسن محمد بن علي الحُسَيني، وأحمد بن ظهير الدين أبي بكر ظهيرة المخزومي، وغيرهم.

توفي ﷺ بيت المقدس سنة (٧٦١هـ)^(٤).

□ كتابه «جامع التحصيل»:

موضوع الكتاب ظاهر من عنوانه، فقد أَلَفَه العلائي لأحكام المراسيل،

(١) تتبَّع د. مرزوق بن هياس الزهراني شيوخَ العلائي في تحقيقه لكتاب «إثارة الفوائد المجموعة» فبلغ بهم

(٣١٠) شيوخ، وترجم لهم تراجم مُوجزة.

(٢) الدرر الكامنة (٢/٩٠-٩١).

(٣) معجم الشيوخ الكبير (١/٢٢٤).

(٤) البداية والنهاية (١٤/٢٦٧)، الدرر الكامنة (٢/٩٢).

وجاء ذكر المدلّسين على سبيل التّبّع لا الاستقلال.

وتعرّض العلائي في كتابه هذا لجملة كبيرة من أحكام المراسيل وغيرها، منها: أنّه خصّص الباب الأول منه لـ(بيان حدّ المرسل، والفرق بينه وبين المنقطع والمُعْضَل، وبيان ما بينهما من عموم وخصوص)^(١).

وخصّص الباب الثاني لـ(الكلام على مذاهب الفقهاء في حُجِّيّة المرسل)^(٢). وخصّص الباب الثالث لـ(أدلة المذاهب في حُجِّيّة المرسل وعدمه، ومناقشتها)^(٣).

وأورد في الباب الرابع عدّة مسائل وثيقة الصّلة بالحديث المرسل، كـ(أقوال الفقهاء في مراسيل بعض التابعين وأتباعهم، وبيان ما يُقبل منها وما يُردُّ، وأمثلة لما يعتضد به المرسل، والتدليس وأقسامه، والألفاظ الدّالة على السّماع، والألفاظ المُحتَمِلة للسّماع)^(٤).

وخصّص الباب الخامس بـ(الكلام على الإرسال الخفيّ، والفرق بينه وبين الإرسال الظاهر، وأقوال الفقهاء في ذلك)^(٥).

ثمّ ختم الكتاب في باب السّادس بـ(إفراد معجم بأسماء الرّواة المرسلين، مُرتبّين على حروف المعجم)^(٦).

(١) ص ٩٣-١١٥.

(٢) ص ١١٧-١٥٢.

(٣) ص ١٥٣-٢٢١.

(٤) ص ٢٢٣-٣٠٦.

(٥) ص ٣٠٧-٣٣٩.

(٦) ص ٣٤١-٧٣٩.

والذي يَعْنِينَا بَحْثُهُ هُنَا مَا يَتَعَلَّقُ بِمَبْحَثِ التَّدْلِيسِ، وَيُمْكِنُ إِجْمَالُ مَنْهَجِهِ فِيهِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

- بدأ العلائي في حديثه عن التدليس بذكر أقسامه، وأنه على قسمين: تدليس السماع، وتدليس الشيوخ، ثم شرع في بيانهما^(١).

- وتحدث عن حكم التدليس، ونقل جملة من النصوص في المسألة^(٢).

- ثم شرع في سرد أسماء المُدلسين مُرتَّبةً على حروف المعجم، مُستفْرغاً وُسْعَهُ فِي جَمْعِهَا، قَائِلاً: «وتمام الفائدة هنا: أن نذكر أسماء المُدلسين حسبما وصلتُ إليه...»^(٣)، وقال عقب ذكرهم: «هذه أسماء من ظفرتُ به أنه ذُكر بالتدليس»^(٤)، وقد بلغ عددهم عنده (٦٨) رايًا.

- وبعد أن فرغ من سرد الأسماء بين أنهم على طبقات، وليسوا على حدٍّ واحد، فذكر خمس طبقات، ومثَّل على كلِّ طبقة بعدد من الرواة ممَّن تقدَّم ذُكرهم^(٥).

* وأبرز ملامح سرده لأسمائهم:

أولاً: الاختصار في كثير من أسماء الرواة وأنسابهم على أدنى ما يُميِّزهم عمَّن يشترك معهم في شيء من ذلك، كقوله: جابر الجعفي^(٦)، الحكم بن

(١) ص ٢٤٥.

(٢) ص ٢٤٧.

(٣) ص ٢٥٩.

(٤) ص ٢٨٢.

(٥) ص ٢٨٢-٢٨٤.

(٦) ص ٢٦١.

عتيبة^(١)، عكرمة بن عمّار^(٢)، موسى بن عقبة^(٣)، وغيرهم.

ثانياً: لا يُعنى في كثير من التراجم بتسمية مَنْ وصف الراوي بالتدليس، وإنما يكفي بذكر الاسم، وإجمال الوصف بالتدليس، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (حجاج بن أرطأة): «مشهور به عن الضّعفاء وغيرهم»^(٤)، وقوله في ترجمة (الحسن البصري): «من المشهورين بذلك»^(٥). وقوله في ترجمة (الحكم بن عتيبة): «وصفه بالتدليس غير واحد»^(٦). وقوله في ترجمة (سويد بن سعيد الحدّثاني): «قال غير واحد: كان كثير التدليس»^(٧)، إلى غيرها من التراجم.

ثالثاً: ربّما ينقل على قلة في بعض التراجم شيئاً ممّا يُعنى نوع التدليس الموصوف به الراوي، كقوله في ترجمة (بقيّة بن الوليد): «مشهور به، مُكثّر له عن الضّعفاء، يُعاني التسوية التي تقدّم ذكرها»^(٨). وقوله في ترجمة (الوليد بن مسلم الدمشقي): «ويُعاني التسوية أيضاً، كما تقدّم»^(٩).

رابعاً: نبّه العلائي على أنّ مَنْ ذكرهم من المُدلسين ليسوا على حدٍّ واحدٍ في التدليس كثرة وقلة، بل هم مُتفاوتون، فقال عقب الفراغ من ذكرهم: «ثمّ

(١) ص ٢٦٣.

(٢) ص ٢٦٩.

(٣) ص ٢٧٦.

(٤) ص ٢٦١.

(٥) ص ٢٦١.

(٦) ص ٢٦٣.

(٧) ص ٢٦٥.

(٨) ص ٢٦٠.

(٩) ص ٢٧٧.

لِيُعلم بعد ذلك أنّ هؤلاء كلّهم ليسوا على حدّ واحد، بحيث إنه يتوقّف في كلّ ما قال فيه واحد منهم (عن)، ولم يُصرّح بالسماع...»^(١)، وظهرت عنايته بالتنصيص على هذا الأمر في عدد من التراجم، ومن أمثلته: قوله في ترجمة (بقيّة بن الوليد): «مشهور به، مُكثّر له عن الضّعفاء»^(٢). وقوله في ترجمة (سويد بن سعيد الحدّثاني): «قال غير واحد: كان كثير التّدليس»^(٣). وقوله في ترجمة (شريك بن عبد الله النّخعي): «ليس تدليسه بالكثير»^(٤). وقوله في ترجمة (عبد الملك بن جريج): «يُكثر من التّدليس»^(٥). وقوله في ترجمة (محمد بن إسحاق بن يسار): «ممن أكثر منه، وخصوصاً عن الضّعفاء»^(٦).

خامساً: لم يعتنِ العلائيّ في كثير من التراجم بنقل نصوص النّقاد في النّص على وصف الرّاوي بالتّدليس، وإنّما أوردّها على سبيل الإشارة والاختصار، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي): «وصفه أحمد بن حنبل بالتّدليس»^(٧). وكلام أحمد بن حنبل أدقّ من تعبير العلائيّ هنا، فقد أسنده العقيلي في (الضّعفاء)^(٨)، فقال: «يأخذ حديث النّاس فيجعله في كتبه، ويرويّه عنهم، يُدلسه».

(١) ص ٢٨٢.

(٢) ص ٢٦٠.

(٣) ص ٢٦٥.

(٤) ص ٢٦٥.

(٥) ص ٢٦٨.

(٦) ص ٢٧٠.

(٧) ص ٢٦٠.

(٨) (١/٦٢).

وقوله في ترجمة (شعيب بن أيوب الصّريفيّني): «قال فيه ابن حبان: كان يُدلس»^(١). وكلام ابن حبان فيه قدرٌ زائدٌ على ما نقله العلائي، فقد قال: «يُخطئ، ويُدلس، كل ما في حديثه المناكير مُدلسة»^(٢).

وقوله في ترجمة (عمر بن علي المُقدّمّي): «ذكره أحمد أيضًا بذلك فيما رواه الأثرم عنه»^(٣). وقد بين أحمد بن حنبل طريقة المُقدّمّي في التدليس، فقد قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أبي وذكر عمر بن عليّ، فأثنى عليه خيرًا، وقال: كان يُدلس، سمعته يقول: حجّاج وسمعته، يعني: حديثًا آخر، فقال أبي: كذا كان يُدلس^(٤).

سادسًا: لم يكن العلائي مُجرّد ناقل لما يُقال في الراوي، بل كانت له مناقشات في دفع ما وُصف به بعض الرواة من تدليس، أو تنبيهات لتفرد بعض النقاد بوصف الراوي بالتدليس ممّا ينبغي معه التريث في قبوله، ومن أمثله:

قوله في ترجمة (طاوس بن كيسان): «ذكره حسين الكرابيسي في أثناء كلام له، أنّه أخذ من عكرمة كثيرًا من علم ابن عباس، وكان يرسله بعد ذلك عنه. وهذا يقتضي أن يكون مُدلسًا، ولم أر أحدًا وصفه بذلك»^(٥).

وقوله في ترجمة (موسى بن عقبة): «قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: يُقال: إنّه لم يسمع من الزُّهري شيئًا.

قلت: وذلك بعيد؛ لأنّ البخاري لا يكتفي بمجرّد إمكان اللقاء، ولم أر من

(١) ص ٢٦٦.

(٢) ص ٢٦٦.

(٣) ص ٢٦٩.

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ١٢٤-١٢٥).

(٥) ص ٢٦٦.

ذكر موسى بالتدليس غيره»^(١).

وقوله في ترجمة (هشام بن عروة): «إمام مشهور، لم يشتهر بالتدليس، ولكن قال علي بن المديني: سمعتُ يحيى -يعني ابن سعيد- يقول: كان هشام بن عروة يُحدِّث عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما خيّر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما، وما ضرب بيده شيئاً... الحديث.

فلما سألتُه قال: أخبرني أبي، عن عائشة، قالت: ما خيّر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين، لم أسمع من أبي إلا هذا، والباقي لم أسمعه، إنما هو عن الزهري. رواه الحاكم في (علومه) عن ابن المديني. وفي جعل هشام بمجرد هذا مُدلساً نظراً، ولم أرَ من وصفه به»^(٢).

سابعاً: رُبما نزل العلائي في نسبة التدليس للراوي، بإسناد النسبة لناقدٍ متأخر مع وجود الوصف من ناقدٍ مُتقدِّم، وهذا ظاهر في التراجم، ومن أمثلته: قوله في ترجمة (الحسين بن واقد المروزي): «ذكره أبو يعلى الخليلي ممَّن يُدلس»^(٣). وقد وصفه بالتدليس قبل الخليلي: الدارقطني^(٤).

وقوله في ترجمة (عبد الوهاب بن عطاء): «قال الخطيب: كان يُدلس»^(٥). وقد وصفه بالتدليس قبل الخطيب البغدادي: ابن معين^(٦)، والبخاري^(٧).

(١) ص ٢٧٦.

(٢) ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٣) ص ٢٦٣.

(٤) تعريف أهل التقديس لابن حجر ص ٧٩.

(٥) ص ٢٦٨.

(٦) تهذيب الكمال (١٢/٢٧٦).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٨/٣٧٨).

وقوله في ترجمة (محمد بن صدقة الفدكي): «ذكره ابن الأثير في اختصاره كتاب (الأنساب) للسمعاني أنه كان مُدَلِّسًا»^(١). وقد وصفه بالتدليس قبل ابن الأثير: ابن حبان^(٢)، والدارقطني^(٣).

وقوله في ترجمة (مكحول الدمشقي): «ذكره الحافظ الذهبي بالتدليس»^(٤). وقد وصفه بالتدليس قبل الذهبي: ابن حبان^(٥).

ثامناً: تضمّنت بعض التراجم التي أوردها جملةً من الفوائد الحديثية، ومن أمثلته:

في ترجمة (أبي الزبير محمد بن مسلم المكي) نصّ على أنه مشهور بالتدليس، ثمّ ذكر قصّة الليث بن سعد مع أبي الزبير في التمييز بين ما وقع له ممّا حدّثه به سماعاً من جابر وبين ما حدّث عنه، ثمّ قال العلائي: «ولهذا توقّف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر، وفي (صحيح مسلم) عدّة أحاديث ممّا قال فيها أبو الزبير: عن جابر، وليست من طريق الليث، وكان مُسَلِّماً - رحمه الله - اطّلع على أنّها ممّا رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه، والله أعلم»^(٦).

وقوله في ترجمة (مكحول الدمشقي): «وهو مشهورٌ بالإرسال عن جماعة لم يلقهم»^(٧).

(١) ص ٢٧١.

(٢) الثقات (٦٧/٩).

(٣) تعريف أهل التقديس لابن حجر ص ١٤٨.

(٤) ص ٢٧٥.

(٥) الثقات (٤٤٧/٥).

(٦) ص ٢٧٤.

(٧) ص ٢٧٥.

وأورد أحكاماً على عددٍ من الرواة، كقوله في ترجمة (يحيى بن أبي حية الكلبي): «ضعفوه»^(١). وفي ترجمة (أبي إسرائيل الملائني): «مُتكلَّم فيه»^(٢). وفي ترجمة (أبي سعد البقّال): «مُتكلَّم فيه»^(٣).

تاسعاً: أبان العلائي في عددٍ من التراجم عن بعض مصادرهِ التي أفاد منها، ك(علوم الحديث) لأبي عبد الله الحاكم^(٤)، و(العلل) للخلال^(٥)، و(أرجوزة في المُدلسين) للذهبي^(٦)، (مُختصر أنساب السّمعاني «اللُّباب في تهذيب الأنساب») لابن الأثير^(٧)، و(اللفظ) للبرقاني^(٨)، و(سؤالات أبي عُبيد الأجرّي لأبي داود)^(٩)، و(الكمال في أسماء الرّجال) لعبد الغني المقدسي^(١٠)، و(جامع الترمذي)^(١١)، و(ميزان الاعتدال) للذهبي^(١٢).



(١) ص ٢٧٨.

(٢) ص ٢٧٩.

(٣) ص ٢٨١.

(٤) ص ٢٦٥، ٢٧٩.

(٥) ص ٢٦٨.

(٦) ص ٢٦٩.

(٧) ص ٢٧١.

(٨) ص ٢٧١.

(٩) ص ٢٧٣.

(١٠) ص ٢٧٨.

(١١) ص ٢٧٩.

(١٢) ص ٢٨٢.

الكتاب الثاني

المُدَلِّسِينَ

□ مؤلفه:

ولِيُّ الدِّينِ أَبُو زُرْعَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكُرْدِيِّ الْأَصْلَ، الْمَهْرَانِي، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعِرَاقِيِّ.

وُلِدَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ (٧٦٢هـ)، وَبَكَرَ بِهِ أَبُوهُ، فَأَحْضَرَهُ عِنْدَ أَبِي الْحَرَمِ الْقَلَانِسِيِّ خَاتِمَةِ الْمُسْنَدِينَ بِالْقَاهِرَةِ، وَاسْتَجَازَ لَهُ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ الْفَرَضِيِّ، ثُمَّ رَحَلَ بِهِ إِلَى الشَّامِ سَنَةِ (٧٦٥هـ)، فَأَحْضَرَهُ فِي الثَّلَاثَةِ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْفَخْرِ ابْنِ الْبَخَارِيِّ، ثُمَّ رَجَعَ وَأَسْمَعَهُ بِالْقَاهِرَةِ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْنَدِينَ، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَعِدَّةَ مُخْتَصِرَاتٍ فِي الْفُنُونِ. وَتَرَدَّدَ إِلَى حَلْقَةِ جَمَالِ الدِّينِ الْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ.

فَطَلَبَ بِنَفْسِهِ وَهُوَ شَابٌّ، فَقَرَأَ الْكَثِيرَ، وَدَأَّبَ عَلَى الشُّيُوخِ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى الشَّامِ صُحْبَةَ صِهْرِهِ نُورِ الدِّينِ الْهَيْثَمِيِّ بَعْدَ سَنَةِ (٧٨٠هـ)، فَسَمِعَ الْكَثِيرَ، ثُمَّ رَجَعَ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُلَازِمٌ لِلإِشْتِغَالِ بِالْفِقْهِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالْفُنُونِ، حَتَّى مَهَرَ وَاشْتَهَرَ، وَلاَزَمَ الشَّيْخَ سِرَاجَ الدِّينِ الْبُلْقِينِيَّ، وَحَفِظَ وَكَتَبَ عَنْهُ الْكَثِيرَ، وَأَخَذَ عَنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، وَبَرَعَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، حَتَّى قَالَ أَبُوهُ:

دُرُوسٌ أَحْمَدَ خَيْرٌ مِنْ دُرُوسِ أَبِيهِ وَذَلِكَ عِنْدَ أَبِيهِ مُنْتَهَى أَرِيهِ

وَقَدْ نَشَأَ عَلَى طَرِيقَةِ حَسَنَةِ مِنَ الصِّيَانَةِ، وَالدِّيَانَةِ وَالْأَمَانَةِ وَالْعِفَّةِ، مَعَ طَلَاقَةِ الْوَجْهِ وَحُسْنِ الصُّورَةِ، وَطَيْبِ النَّعْمَةِ، وَضَيْقِ الْحَالِ، وَكَثْرَةِ الْعِيَالِ، إِلَى أَنْ اشْتَهَرَ أَمْرُهُ، وَطَارَ ذِكْرُهُ.

وَحَلَفَ أَبَاهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَعَقَدَ مَجْلِسَ الْإِمْلَاءِ بَعْدَهُ، وَاشْتَهَرَ صِيَّتَهُ، وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ، وَخَرَّجَ التَّخَارِيجَ، وَوَلِيَ مَشِيخَةَ الْجَمَّالِيَّةِ، ثُمَّ وَلِيَ مَنَصِبَ الْقَضَاءِ بَعْدَ الْقَاضِي جَلَالِ الدِّينِ الْبُلْقِينِي، فَبَاشَرَهُ سَنَةً وَرُبْعَ سَنَةٍ مُبَاشَرَةً حَسَنَةً، بَعْفَةً وَنَزَاهَةً وَصَلَابَةً، إِلَى أَنْ تَعَصَّبَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الدَّوْلَةِ، فَصُرِفَ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ جَدًّا، وَانْحَرَفَ مَزَاجُهُ، وَمَاتَ يَوْمَ الْخَمِيسِ فِي السَّابِعِ عَشَرَ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةِ (٨٢٦هـ)، وَوَلَهُ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً وَثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ، وَدُفِنَ إِلَى جَانِبِ وَالِدِهِ، وَكَثُرَ الْأَسْفُ عَلَيْهِ خُصُوصًا مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ.

وقد صنَّفَ الكثير من الكتب، منها:

«تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل»، و«المُدلسين»، و«الدليل على الكاشف للذهبي»، و«الأطراف بأوهام الأطراف للمزي»، و«الدليل على ذيل والده على الوفيات للحافظ أبي الحسين بن أيك»، و«شرح مطوّل على سنن أبي داود» ومات قبل إكماله، وغير ذلك.

واشغَلَ أيضًا بِإِكْمَالِ مَا تَرَكَهُ وَالِدُهُ مِنْ مُصَنَّفَاتٍ لَمْ يُتِمَّهَا، كَطَرَحِ التَّشْرِيحِ، وَشَرَحَ جَامِعَ التَّرْمِذِيِّ، وَغَيْرَهُمَا^(١).

□ كتابه «المُدلسين»:

بَدَأَ كِتَابَهُ بِمُقَدِّمَةٍ شَدِيدَةِ الْإِخْتِصَارِ، بَيَّنَّ فِيهَا أَنَّهُ سَيُرَتِّبُ أَسْمَاءَهُمْ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ. وَنَصَّرَ عَلَى أَنَّ الْغُرُضَ مِنْ ذِكْرِهِمْ أَنْ يَتَبَيَّنَ النَّاطِرُ حَدِيثَهُمْ، فَيَرَدُّ مِنْهُ كَانُ بِصَيغَةِ الْعِنَعَةِ.

وَذَكَرَ أَنَّهُ تَابِعَ الْعِلَائِيِّ فِي ذِكْرِ هَؤُلَاءِ الْمُدَلْسِينَ، وَأَنَّهُ زَادَ عَلَيْهِ زِيَادَاتٍ، عَلَّمَ

(١) رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر ص ٦٠، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٨٠-٨٢)، لحظ الألاحظ لابن فهد المكي ص ١٨٤، الصّوء اللامع للسّخاوي (١/٣٣٦-٣٤٤).

في مُقابلها أو فوقها بحرف (الزاي)، ونصَّ على أنه باب مُتَّسع، واستشهد بقول شُعبة بن الحجاج: «ما رأيتُ أحدًا من أصحاب الحديث إلا يُدلس، إلا عبد الله بن عون، وعمرو بن مُرَّة».

ثمَّ وجَّه عبارة شُعبة هذه، فقال: «ولو أخذَ هذا الكلام على عمومه، لدخل فيه كلُّ من رآه شُعبة، لكنَّ القصد ذُكر من صرَّح أحدٌ من الأئمة بنسبته للتدليس، والله الموفِّق». ثمَّ شرع في ذكر أسمائهم^(١).

وبعد أن فرغ ابنُ العراقي من سرد الأسماء، نقل كلامَ العلائيِّ في ذكر مراتب المُدلسين الخمس. ثمَّ أعقبه بنقل كلامِ لأبي عبد الله الحاكم من (معرفة علوم الحديث)^(٢) عندما تحدَّث عن أجناس التدليس^(٣).

وختم ابنُ العراقي كتابه بذكر تاريخ تأليفه، فقال: «كان الفراغ من جمعه في حادي عشر، من ذي الحجَّة الحرام، سنة أربع وثمان مئة»^(٤).

* وأبرز ملامح سرده لأسمائهم:

أولاً: مع أنَّ ابنَ العراقي مُتابعٌ للعلائيِّ فيما يشتركان فيه من التراجم، إلا أنَّ ابنَ العراقي قد يزيد في بعض التراجم إيضاحًا وبيانًا، واستدراكًا، ومن أمثلته: في ترجمة (بقيَّة بن الوليد) نصَّ العلائيُّ على أنه يُعاني تدليس التسوية، فنقل ابنَ العراقي كلامه، وزاد: «وهو أفحشُ أنواع التدليس»^(٥).

(١) ص ٣٣.

(٢) ص ٣٥٥ فما بعدها.

(٣) ص ١١٠-١١٢.

(٤) ص ١١٢.

(٥) ص ٣٦.

وفي ترجمة (الحسن بن ذكوان)، زاد على كلام العلائي قوله: «قلت: وروى العُقيلي في (الضعفاء) من رواية يحيى القطان، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن عبد الله بن مُغفل في النهي عن البول في المُغتسل.

قال يحيى: قيل له: سمعته من الحسن؟ قال: لا. قال العُقيلي: ولعل الحسن بن ذكوان أخذه عن أشعث الحُداني، انتهى»^(١).

وفي ترجمة (زكريا بن أبي زائدة) نقل العلائي عن أبي حاتم الرازي قوله: «يُدلس عن الشعبي، وعن ابن جريج»، فتعقبه ابنُ العراقي بقوله: «قلت: أطلق أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه عبد الرحمن أنه يُدلس، وكذلك أبو داود. انتهى»^(٢).

وفي ترجمة (سفيان بن عُيينة) اكتفى العلائي بالنص على شهرته بالتدليس، واستدرك ابنُ العراقي قائلاً: «قلت: لكن اتفقوا مع ذلك على قبول عنعنته، كما حكاها غير واحد. انتهى»^(٣).

وفي ترجمة (عبد الوهاب بن عطاء الخفاف) أورد العلائي وصف الخطيب البغدادي له بالتدليس، وزاد ابن العراقي: «قلت: وقال صالح بن جَزَرَة: أنكروا عليه حديث ثور في فضل العباس، ما أنكروا عليه غيره، كان ابن معين يقول: هذا موضوع، فلعل الخفاف دلسه، فإنه بلفظ: عن. انتهى»^(٤).

وفي ترجمة (عمر بن علي المُقَدَّمي) ذكر العلائي وصفه بالتدليس عن أحمد بن حنبل، فزاد ابن العراقي قائلاً: «قلت: ووصفه بالتدليس أيضاً: يحيى

(١) ص ٤٣.

(٢) ص ٤٩-٥٠. وانظر: الجرح والتعديل (٣/٥٩٤).

(٣) ص ٥٣-٥٤.

(٤) ص ٧٢.

بن معين، وعفان بن مسلم، وأبو حاتم، ومحمد بن سعد، وقال: كان ثقة، وكان يُدلس تديسًا شديدًا، يقول: سمعتُ وحدثنا ولم يسكت، ثم: يقول هشام بن عروة، والأعمش. انتهى»^(١).

وفي ترجمة (محمد بن مسلم الزُّهري) نصّ العلائي على أنّ الأئمة قبلوا عنعنته، فتعقبه ابن العراقي بقوله: «قلت: وحكى الطبري في (تهذيب الآثار) عن قوم أنّه من المُدلسين، وذلك يقتضي خلافًا في ذلك. انتهى»^(٢).

ثانيًا: نزل ابن العراقي في إيراد الزيادات على العلائي، فأورد أناسًا تأخروا كثيرًا عن زمن الرواية والتدوين، ومن أمثلته:

في ترجمة (الحسن بن مسعود بن الحسن الدمشقي) وقد توفي سنة (٥٤٣هـ)، نقل عن ابن عساكر وصفه بالتدليس^(٣).

ثالثًا: اعتمد ابن العراقي في وصف بعض الرواة بالتدليس على نُقاد متأخرين جدًّا، ومن أمثلته:

في ترجمة (سالم بن أبي الجعد) اعتمد في وصفه بالتدليس على كلام الذهبي^(٤). وكلام الذهبي في (ميزان الاعتدال)^(٥)، ونصّه: «يُدلس ويُرسَل، قال أحمد: لم يسمع من ثوبان ولم يلقه».

وفي ترجمة (أبي مجلز لاحق بن حميد) اعتمد في وصفه بالتدليس على

(١) ص ٧٦.

(٢) ص ٩٠.

(٣) ص ٤٤.

(٤) ص ٥٠-٥١.

(٥) (١٠٩/٢).

كلام الذهبى^(١). وعبارة الذهبى في (ميزان الاعتدال)^(٢)، ولفظه: «من ثقات التابعين، لكنه يُدلس، فقال ابن معين: لم يسمع من حذيفة. وقال ابن المديني: لم يلق سمرة، ولا عمران».

وربما عكس الأمر، فيُورد العلائي في راوٍ وصفًا بالتدليس إمامًا لمتأخر، أو لغير مشهور بالتقد، فيزيد العلائي ناقدًا أولى بإسناد القول إليه ممن نقل العلائي قوله، ومن أمثله:

في ترجمة (أبي معاوية الضير محمد بن خازم) نقل العلائي وصفه بالتدليس عن «أحمد بن أبي طاهر الخراساني»، فأضاف العلائي له: الإمام الناقد يعقوب بن شيبة^(٣).

رابعًا: أورد ابن العراقي -كغيره ممن صنّف في المُدلسين- بعض من وُصف بالتدليس، ولم يثبت عنه، وربّما دافع عنه، وتعبّ واصفه، ومن أمثله:

في ترجمة (محمد بن إسماعيل البخاري)، نقل وصفه بالتدليس عن ابن منده، ثمّ علّق قائلاً: «وما علمنا لابن منده موافقاً على ذلك، ولم ينسب أحدُ البخاريّ إلى شيء من التدليس»^(٤).

وقد ينعكس الأمر، فيُورد العلائي ترجمةً مُدافعاً عنها، فيتعبّه ابن العراقي مؤكّداً الوصف بالتدليس، ومن أمثله:

في ترجمة (هشام بن عروة)، نقل العلائي وصفه بالتدليس عن يحيى القطان، ثمّ نفاه عنه بقوله: «وفي جعل هشام بمجرّد هذا مُدلساً نظر، ولم أرَ

(١) ص ١٠٠.

(٢) (٤/٣٥٦).

(٣) ص ٨٣.

(٤) ص ٨٣.

من وصفه به»، فتعقّب ابن العراقي بقوله: «قال يعقوب بن شيبة: ثبت ثقة، لم يُنكر عليه شيءٌ إلا بعدما صار إلى العراق، فإنّه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي يُروى أنّ هشامًا تسهّل لأهل العراق أنّه كان لا يُحدّث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهّل أنّه أرسل عن أبيه ممّا كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه.

قلت: وهذا صريح في نسبته إلى التّدليس، ولا بن خراش كلام يُوافق هذا أيضًا. انتهى»^(١).

خامسًا: قد يُورد العلائي في كتابه من وُصِف بالتّدليس، فينبّه ابن العراقي على أنّ الصّواب عدم إيراده فيمن يُدلّس تّدليس الإسناد، ومن أمثله:

في ترجمة (مروان بن معاوية الفزاري) نقل العلائي قول ابن معين: «ما رأيتُ أحيل للتّدليس منه»، فتعقّب ابن العراقي قائلاً: «قلت: عبارته وقد سأله عباس الدُّوري عن حديث مروان بن معاوية عن عليّ بن أبي الوليد هذا علي بن غراب: والله ما رأيتُ أحيل للتّدليس منه.

وهذا يقتضي أنّه أراد تّدليس الشيوخ، والذي نحن بصددّه الآن من يُدلّس تّدليس الإسناد. انتهى»^(٢).

سادسًا: نبّه ابن العراقي -بقلة- على أوهام العلائي في نسبة بعض الرواة، ومن أمثله:

في ترجمة (أبي حُرّة واصل بن عبد الرحمن) نسبته العلائي فقال: «أبو حُرّة الرّقاشي»، فتعقّب ابن العراقي قائلاً: «قلت: قول العلائي: الرّقاشي وهم، فليس

(١) ص ٩٨.

(٢) ص ٩٢.

اسم الرَّقَاشِي واصلاً، وإنَّما اسمه: حنيفة.

ولا رواية له عن الحسن، وإنَّما يروي عن عمِّه، ولم يُخرج للرَّقَاشِي من الجماعة سوى أبي داود. انتهى»^(١).



الكتاب الثالث

التبيين لأسماء المُدلسين.

□ مؤلفه:

برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي، الشهير بـ(سبط ابن العجمي) نسبة لجدّه لأُمّه عمر بن محمد العجمي.

وُلد بمدينة حلب سنة (٧٥٣هـ)، وتربّى في كنف والدته، إذ تُوفّي أبوه وهو طفل، فاعتنت به أمّه، فحفظ القرآن في سنّ مبكّرة، وبدأ في الأخذ عن الشيوخ، فأفاد في علم الحديث من كبار علماء ذلك العصر، وهم: العراقي، والبلقيني، وابن المُلقن.

وأخذ الفقه عن جماعة من الفقهاء، كأبي حفص عمر بن إبراهيم العجمي الحلبي الشافعي، ومحمود بن علي العطّار الحرّاني، وعلي بن عيسى البابي، وغيرهم.

وتلقّى علوم العربية على إبراهيم بن عمر الحلاوي، وعمر بن أحمد بن المهاجر، وأبي بكر التاجر الحنفي، وغيرهم^(١).

وكانت له رحلاتٌ إلى عددٍ من الأمصار، كمدن الشام، ومصر، وغيرها، ودوّن مسموعاته في مجلد ضخّم، كبير الفوائد، فوقع له السماع من نحو مئتي شيخ، كما ذكر ابن فهد المكي^(٢).

وقد تلقّى العلم على يديه عددٌ وافٍ من أهل العلم، على رأسهم الحافظ ابن حجر العسقلاني، وابن خطيب الناصرية، وغيرهما.

(١) لحظ الألاحظ ص ٢٠١-٢٠٢.

(٢) لحظ الألاحظ ص ٢٠٤.

واشتغل بالتصنيف، فصنّف عددًا من الكتب، كـ(التبيين في أسماء المُدلسين، وتذكرة الطالب المعلم لمن يُقال: إنه مُخضرم، والكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث، ونهاية السؤل في رواة الستّة الأصول) وغيرها. وتوفي رحمته الله بالطّاعون، سنة (٨٤١هـ)^(١).

□ كتابه «التبيين في أسماء المُدلسين»:

بدأ سبط ابن العجمي كتابه هذا بمقدمة، بيّن فيها مراحل تسلسل جمع مادّته العلميّة، فذكر أنّه جمع أسماء هؤلاء الرواة في وقت مُبكر من حياته سنة (٧٩٢هـ)، وكان قد دوّنّها في تعليق له على السيرة لأبي الفتح اليعمري «ابن سيّد الناس»، ومن تعليق له على صحيح البخاري^(٢)، ثمّ أفردهم في هذا الجزء. ونصّ في هذه المقدمة أيضًا على مصادرهِ التي استقى منه هذه التراجم، فبيّن أنّ غالبهم مأخوذ من كتاب العلائي (جامع التحصيل)، وأنّه يرويه إجازةً عن شيخه ابن المُلقن، عن مؤلّفه العلائي. وبعضها مأخوذ من قصيدة^(٣) لأبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي الشافعي (ت ٧٦٥هـ)، وهو يرويها إجازة أيضًا عن شيخه ابن المُلقن.

وما زاد على هذين الكتابين، فإنّه قد ظفّر به في تواليّف أخرى، سيذكرها في

(١) الضوء اللامع (١/١٣٨-١٤٥)، شذرات الذهب (٧/٢٣٧)، طبقات الحُفّاظ للسيوطي ص ٥٤٥.

(٢) لعلّه يعني كتابه (التلقيح لفهم قارئ الصّحيح). والله أعلم.

(٣) أبو محمود المقدسي أحد تلاميذ الذهبي، وقد أفاد من منظومة الذهبي في نظم أسماء المُدلسين، وزاد عليها كثيرًا من الأسماء ممّا فات الذهبي أن يذكرهم، وغالبهم مأخوذ من كتاب العلائي. انظر: تعريف أهل التقديس لابن حجر ص ٦٥، ومطلع منظومته:

فَتَادَةٌ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ حُمَيْدُ الطَّوِيلِ، وَالتَّيْبِيُّ
هَشِيمٌ، الثَّوْرِيُّ، أَبُو الرَّبِيعِ مُعْيِرَةٌ، وَابْنُ أَبِي كَثِيرٍ

مواضعها من التراجم^(١).

ونصَّ على أنه رأى في كتاب العلائي (جامع التحصيل) أنَّ الذهبي نظم غالبهم في قصيدة^(٢)، إلا أنه لم يرَ هذه القصيدة^(٣).

ثمَّ شرع في بيان أنواع التدليس، فنصَّ على أنه ثلاثة أنواع: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية^(٤). ثمَّ بيَّن حكم التدليس بإيجاز شديد، لا يتجاوز بضعة أسطر، مع التنبيه على ما يدخل في حدِّ التدليس وما لا يدخل^(٥).

وختم مُقدِّمته بذكر طريقة عَرَضَ التراجم، قائلاً: «وقد رتبتهم على حروف المعجم في الاسم واسم الأب، ورقمتُ على من له في الكتب الستة أو بعضها برقومهم المعروفة عند أهل الحديث، ووسمته بـ(التبيين لأسماء المُدلسين)»^(٦).

وبعد أن فرغ من ذكر الرواة، ختم كتابه بنقل كلام العلائي في تقسيم طبقات المُدلسين إلى خمس طبقات. ثمَّ أعقب هذا النقل بالحديث عن مسألة (تدليس الإجازة، والمناولة، والوجادة) وهل هي داخلة في حدِّ التدليس أو لا؟

ونصَّ في آخر خاتمته على أنه فرغ من كتابه هذا في جمادى الأولى سنة ثمان عشرة وثمان مئة^(٧).

(١) التبيين ص ٢٩-٣٠.

(٢) أورد بعض أبيات هذه المنظومة تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١٠٧/٩)، ومطلعتها:

حَدِّ المُدلسِينَ يا ذا الفِكرِ جابِرُ الجَعْفِيّ، ثمَّ الزُّهْرِي
والْحَسَنُ البَصْرِيُّ، قُلْ مَكْحُولٌ قَتَادَةُ، حُمَيْدُ الطَّوِيلُ

(٣) التبيين ص ٣١. ونصَّ في موضع آخر (ص ١٥٠) على أنه لم يرها، كما في ترجمة (عكرمة بن خالد).

(٤) التبيين ص ٣٢-٣٤.

(٥) التبيين ص ٣٦.

(٦) ص ٣٨.

(٧) ص ٢٧٢.

* وأما ما يتعلق بعرض التراجم، فكان منهجه وفق الآتي:

أولاً: يظهر للنّاظر في الكتاب لأوّل وهلة شدة مُتابعة المُصنّف لكتاب العلائي، إذ اقتصر في أغلب التراجم المُشتركة بين الكتّابين على ما قاله العلائي. إلا أنّه ربّما يأتي بترجمة من تراجم (جامع التحصيل)، فيزيدها بياناً على ما عند العلائي، كما في ترجمة (سفيان بن عيينة)، فإنّ العلائي اقتصر على قوله: «سفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة، وسليمان التيمي، وسليمان الأعمش. والأربعة أئمة كبار مشهورون بالتدليس»^(١).

وأما سبط ابن العجمي^(٢)، فقد بيّن طريقة تدليس ابن عيينة، وأنّه لا يُدلس إلا عن ثقة، ونقل عن ابن عبد البر أنّ أئمة الحديث يقبلون تدليس ابن عيينة؛ لأنّه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما، وأنّه ترجيح ابن حبان، وقد قال: هذا شيء لا يوجد في الدنيا إلا لابن عيينة.

ومثال آخر: ترجمة (سليمان بن مهران الأعمش)، فكلام العلائي فيها -كما تقدّم في مثال ابن عيينة- مُبهم، بينما نجد سبط ابن العجمي زادها بياناً، فنقل عن (ميزان الاعتدال) للذهبي أنّ الأعمش يُدلس عن الضعفاء، وكذلك عن الحسن وغيره ما لم يسمعه، فمتى صرح قبل تحديده، ومتى ما لم يُصرح فإنّ احتمال التدليس يتطرّق لذلك، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، ك(إبراهيم النخعي، وأبي وائل، وأبي صالح السمان)، فإنّ روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتّصال^(٣).

(١) ص ٢٦٥.

(٢) التبيين ص ٩٤.

(٣) التبيين ص ١٠٥.

وَمِنْ صُورِ الزِّيَادَاتِ عِنْدَهُ عَلَى الْعَلَائِيِّ: إِضَافَةُ أَقْوَالٍ لِلنَّقَادِ فِي تَقْوِيَةِ وَصْفِ الرَّاوِي بِالتَّدْلِيْسِ، وَمِنْ أَمْثَلْتِهِ:

أَنَّ الْعَلَائِيَّ اقْتَصَرَ فِي تَرْجُمَةِ (عَبَادِ بْنِ مَنْصُورِ النَّاجِي) عَلَى كَلَامِ أَحْمَدِ بْنِ حَنْبَلٍ فِي وَصْفِهِ بِالتَّدْلِيْسِ^(١)، بَيْنَمَا زَادَ عَلَيْهِ ابْنُ الْعَجْمِيِّ النَّقْلَ عَنْ: الْبَخَارِيِّ، وَالسَّاجِيِّ^(٢).

وَفِي تَرْجُمَةِ (عَمْرِ بْنِ عَلِيِّ الْمُقَدَّمِيِّ) اقْتَصَرَ الْعَلَائِيُّ عَلَى كَلَامِ أَحْمَدِ بْنِ حَنْبَلٍ فِي وَصْفِهِ بِالتَّدْلِيْسِ^(٣)، بَيْنَمَا نَقَلَ ابْنُ الْعَجْمِيِّ عَنْ شَيْخِهِ الْعِرَاقِيِّ أَنَّ وَصْفَهُ بِالتَّدْلِيْسِ مَنقُولٌ عَنْ: ابْنِ مَعِينٍ، وَعَفَّانِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَأَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ، وَابْنِ سَعْدٍ^(٤).

ثَالِثًا: بَلَغَ عَدَدُ مَنْ تَرَجَّمُوا لَهُ مِمَّنْ وُصِفُوا بِالتَّدْلِيْسِ (٩٥) رَاوِيًا، أَي: أَنَّهُ زَادَ عَلَى الْعَلَائِيِّ سَبْعَةَ وَعَشْرِينَ رَاوِيًا^(٥).

رَابِعًا: وَقَعَ لَهُ أَوْهَامٌ يَسِيرَةٌ فِي بَعْضِ التَّرَاجِمِ، وَمِنْ أَمْثَلْتِهِ:

أَنَّهُ عَقَدَ تَرْجُمَتَيْنِ مُتتَالِيَتَيْنِ لـ(بُكَيْرِ بْنِ سَلِيمَانَ)، ثُمَّ لـ(تَلِيدِ بْنِ سَلِيمَانَ)، وَاعْتَمَدَ فِي ذِكْرِ الثَّانِي عَلَى قَصِيدَةِ أَبِي مَحْمُودِ الْمُقَدَّسِيِّ، فَقَالَ: «رَأَيْتُهُ فِي قَصِيدَةٍ مَنْسُوبَةٍ لِأَبِي مَحْمُودِ الْمُقَدَّسِيِّ، وَقَالَ شَيْخُنَا الْعِرَاقِيُّ أَيضًا»^(٦).

(١) جامع التحصيل ص ٢٦٦.

(٢) التبيين ص ١٢٢.

(٣) جامع التحصيل ص ٢٦٩.

(٤) التبيين ص ١٥٧.

(٥) مع وجود ترجمة مُكْرَرَةٍ، وَهِيَ: أَبُو سَعْدِ الْبَقَالِ سَعِيدِ بْنِ الْمَرْزَبَانَ الْعَبْسِيِّ، فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ، فِي حَرْفِ السِّينِ ص ٩٠، وَفِي الْكُفَى ص ٢٦٠.

(٦) التبيين ص ٥٠.

وعزا ابن حجر هذا الوهم للعلائي في كتابه (جامع التحصيل)، فقال ابن حجر: «وقد وهم العلائي - وتبعه العراقي، والحلي - فذكروه ترجمتين، ونسبوه للعجلي، أحدهما: هكذا، والأخرى: بُكير - بالموحدة، وكاف مُصغراً -».

وقد راجعتُ كلام العجلي، فلم أره ذكره إلا في موضع واحد، ونقله منه أبو العرب في كتاب (الضعفاء) وذكره بالمشناة باللام^(١).

وأشار د. عمر فلانة مُحقق (جامع التحصيل)^(٢) إلى أنه وقع في نُسختين من نُسخ الجامع: «بُكير»، وفي هامش إحدى النُسختين ترجمة لـ (تليد بن سليمان)، ثم استظهر د. عمر فلانة في تعليقه على هذا الموضوع أن أحد نُسَخ كتاب العلائي ضمَّ هذه الترجمة إلى أصل الكتاب، ممَّا تسبَّب في قول ابن حجر.

وأيد ما ذهب إليه: بأنَّ أبا زرعة العراقي - وهو قد أخذ كلَّ ما عند العلائي، وزاد عليه - لم يذكر بُكيرًا هذا في كتابه (المُدلسين) لا عن العلائي، ولا من زياداته أو زيادات والده العراقي، وقد صرَّح سبط ابن العجمي - كما تقدَّم - بأنَّه نقل الترجمة من القصيدة المذكورة، ولم يذكر كتاب العلائي، ممَّا يُقوِّي القول بعدم وجودها في أصل (جامع التحصيل). والله أعلم.

وفي مثال آخر: عقد ابن العجمي ترجمتين مُتتاليتين لـ (سفيان بن عُيينة)، ثمَّ لـ (سفيان بن عُيينة) آخر سمع عمر وجابرًا، وهو مولى مسعر بن كدام من أسفل، فظنَّ أنهما اثنان، مُعتمداً على ذكر العجليِّ للثاني في كتابه (معرفة الثقات)^(٣).

وهو وهمٌ منه، كشف عنه ابن حجر بقوله: «وذكر البرهان الحلبي

(١) تعريف أهل التقديس ص ١٧٣.

(٢) ص ٢٦٠، ط. دار الأفهام، الطبعة الأولى، (١٤٤٠هـ).

(٣) ص ٩٤، ٩٧.

لسفيان بن عيينة ترجمتين، الأول: هذا، والثاني: سفيان بن عيينة الهلالي، مولى مسعر بن كدام من أسفل، ليس بشيء كان يُدلس.

قال البرهان: هذا آخر غير الأول.

قلت: ليس كما ظنَّ، فإنَّ ابن عيينة مولى بني هلال، وقد ذكر الذهبي في (فوائد رحلته): أنه لما اجتمع بابن دقيق العيد، سأله: مَنْ أبو محمد الهلالي؟ فقال: سفيان بن عيينة، فأعجبه استحضاره، وإنَّما نسب لمسعر؛ لأنَّ مسعراً من بني هلال صليبة...»^(١).

خامساً: في عددٍ من التراجم التي زادها لم ينقل فيها وصف الرَّاوي بالتدليس عن ناقد تقدّمه، وإنَّما اكتفى بإيراد صورة التدليس دون تعليق منه، ومن أمثله:

قوله في ترجمة (ثور بن يزيد): «قال أبو داود في (سننه) في مسح الخُفين: بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء - يعني: ابن حيوة - انتهى»^(٢).

سادساً: قد يعزو وصف الرَّاوي بالتدليس لمصدر من مصادر الجرح والتعديل أو غيرها، ولا يُصرِّح باسم الناقد، ممَّا يُوهم أنَّ الوصف معزوُّ لصاحب ذلك الكتاب نفسه، وليس كذلك، ومن أمثله:

قوله في ترجمة (خارجة بن مصعب): «في (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم - كما رأيتُه فيه - إنه كان يُدلس عن غياث»^(٣).

(١) تعريف أهل التقديس ص ١١٥.

(٢) التبيين ص ٥٢.

(٣) التبيين ص ٨٠.

وبالرجوع لـ (الجرح والتعديل)^(١) نجد أنّ واصفه بالتدليس هو يحيى بن يحيى النيسابوري، فقد أسند ابن أبي حاتم عن مسلم بن الحجاج، أنّه قال: سمعتُ يحيى بن يحيى، وسُئِلَ عن خارِجة بن مصعب، فقال: خارِجة عندنا مُستقيم الحديث، ولم يكن يُنكر من حديثه إلا ما كان يُدلس عن غياث، فإنّا قد كنّا قد عرفنا تلك الأحاديث، فلا نعرض له.

سابعاً: ربّما ترجم لبعض الرواة لدفع ما قد يُتوهم أنّهم من المُدلسين، إمّا لوجود صورة من صور روايتهم تشبه بالتدليس، أو لغيره من الأسباب، ومن أمثله:

أنّه أورد في ترجمة (عاصم بن عمر بن قتادة الظفري) حديثاً خرّجه الحاكم في (مستدرکه) من رواية عاصم عن قيس بن سعد بن عبادة، ثمّ نقل عن الذهبي قوله: «مُنقطع، عاصم لم يُدرک قيساً».

ثمّ علّق ابن العجمي بقوله: «وإذا كان كذلك فقد تقدّم أنّ هذا إرسال ظاهر، وليس بتدليس على الأصحّ، ولا ينبغي أن يُذكر عاصم مع المُدلسين»^(٢).

والذي يظهر - والله أعلم - أنّه لا حاجة لذكره في الكتاب؛ لأمرين:

الأوّل: أنّه لم يُوصَف بالتدليس، وليس له ذكر في كُتب المُدلسين.

والثاني: أنّ صورة الانقطاع بينه وبين قيس بن سعد ظاهرة، ولا يُوجد بينهما مُعاصرة، وهي صورة مُنتشرة بين الرواة بما يتعدّد حصره، فلا مُوجب لذكره هنا.

(١) (٣/٣٧٥-٣٧٦).

(٢) التبيين ص ١٢٠.

كما ترجم لـ (محمد بن إسماعيل البخاري)^(١)، و(مسلم بن الحجاج النيسابوري)^(٢) ونقل عن أبي عبد الله ابن منده وصفهما بالتدليس، ثم ردّ قوله من خلال نقولات أوردها عن شيخه العراقي، يُبطل بها ما ذهب إليه ابن منده^(٣).

وفي ترجمة (موسى بن عقبة) أطال في الردّ على الإسماعيلي في وصفه بالتدليس، وأنّه لم يسمع من الزُّهري^(٤).

وكذلك في ترجمة (ميمون بن أبي شبيب) نصّ على أنّه لم يرَ أحدًا من الحُفَاطِ وصفه بالتدليس، إلا أنّه رأى بخطّ بعض فضلاء فقهاء الحنفية تعليقًا يقول فيه: فإن قيل ميمون بن أبي شبيب مُدَلِّس، وقد روى عن المغيرة بالعننة فلا تُقبل روايته... ثمّ قال ابن العجمي: «وما أدري من أين أخذها؟ ثمّ مرّ بي نقل ذلك عن اثنين من الحُفَاطِ، وما أدري أين مرّ بي. والله أعلم»^(٥).

ثامناً: نصّ في بعض التراجم على المصادر التي نقل عنها سوى ما تقدّم التصريح به في مُقدّمته، كـ(السُّنن) لأبي داود^(٦)، و(طبقات الحُفَاطِ) لابن عبد الهادي^(٧)، و(ميزان الاعتدال) للذهبي^(٨)، و(الجرح والتعديل) لابن أبي

(١) التبيين ص ١٧٤.

(٢) التبيين ص ٢٠٦.

(٣) التبيين ص ١٧٤.

(٤) التبيين ص ٢١٥-٢١٦.

(٥) التبيين ص ٢٢٢.

(٦) ص ٥٢.

(٧) ص ٥٧.

(٨) ص ٧٨، ٨٤، ١٠٥، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٧، ٢٤٩.

حاتم الرّازي^(١)، و(الثقات) للعجلي^(٢)، و(المستدرك) للحاكم^(٣)، و(الثقات) لابن حبان^(٤)، و(شروط الأئمة في القراءة والسّماع والمناولة والإجازة) لأبي عبد الله بن منده^(٥)، و(شرح الألفية) للعراقي^(٦)، و(تذهيب تهذيب الكمال) للذهبي^(٧)، و(الاستيعاب) لابن عبد البر^(٨).



(١) ص ٨٠.

(٢) ص ٩٧.

(٣) ص ١٢٠.

(٤) ص ١٢٨، ١٢٩، ١٣٧، ١٤٧، ١٦٢، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٨، ٢٠٨.

(٥) ص ١٧٤.

(٦) ص ١٧٤.

(٧) ص ٢١٥.

(٨) ص ٢١٥.

الكتاب الرابع

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.

□ مؤلفه:

أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الكناني العسقلاني، وُلِدَ في شهر شعبان سنة (٧٧٣هـ)، ومات أبوه وهو في الرابعة من عمره، سنة (٧٧٧هـ)، وقد توفيت أمه «تجار» قبل ذلك، فنشأ يتيم الأبوين^(١).

وكان أبوه قد أوصى به إلى اثنين، هما: أبو بكر نور الدين علي الخروبي، وشمس الدين ابن القطان، فأحسننا إليه غاية الإحسان.

فأدخل ابن حجر الكتاب وعمره خمس سنين، فحفظ القرآن وهو ابن تسع سنين، ثم شرع ابن حجر في طلب العلم والسمع، فسمع صحيح البخاري من عفيف الدين عبد الله النشاوري، وأخذ (العمدة) على جمال الدين ابن ظهيرة. وأخذ الفقه والعربية والحساب على وصيه شمس الدين ابن القطان. ثم عكف ابن حجر على حفظ المتون، وأفاد في هذه المرحلة من عدد من الشيوخ، كنجم الدين ابن رزين، وزين الدين ابن الشحنة، والأبناسي، وغيرهم.

ثم شرع في الرحلة، فدخل عددًا من البلدان، كالحجاز، واليمن، والشام، فأفاد كثيرًا من العلوم، فأخذ في رحلته إلى اليمن عن الفيروز آبادي صاحب (القاموس المحيط)، وروى عنه بعض كتابه هذا. وأقام بالشام مدة سمع فيها كثيرًا من الأجزاء، كالمعجم الأوسط للطبراني، ومعرفة الصحابة لابن منده، وأكثر مسند أبي يعلى. ثم رجع إلى القاهرة، فلزم شيخه العراقي، والبلقيني.

(١) إنباء الغمر (٣/١)، الضوء اللامع (٣٦/٢)، رفع الإصر ص ٨٥.

وبدأ بعد ذلك بالتعليم والإملاء، فحصل به نفع عظيم، مع تولّيه القضاء. فتلمذ عليه عددٌ من أهل العلم، منهم: إبراهيم بن علي القلقشندي، وزكريا بن محمد الأنصاري، وابنُ فهدٍ المكي، ومحمد بن عبد الرحمن السخاوي، وغيرهم.

وصنّف من الكتب ما يصعب حصره في شتّى العلوم، لا سيما علوم الحديث، وهي ظاهرة مُنتشرة بين أهل العلم. وتوفي رحمه الله سنة (٨٥٢هـ)^(١).

□ كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»:

نصَّ ابنُ حجرٍ في مُقدّمة كتابه على أنّه استمدّه من كتاب العلائي (جامع التحصيل) مع زيادات كثيرة في الأسماء. ونصَّ على أنّه رمز برمز (هـ) لمن أورده العلائي، فإن لم يوجد الرّمز فهو من الزّیادات.

وتابع العلائي في تقسيمهم إلى خمس طبقات - مع اختلاف بينهما في إلحاق بعض الرواة ببعض الطبقات -.

ثمّ بيّن أنّ التصنيف في المُدلسين اشتغل به بعضُ القدماء، كالحسين بن علي الكرايسي، ثمّ النسائي، ثمّ الدارقطني.

ومن المتأخّرين: الذهبي في أرجوزة نظمها في المُدلسين، وتلاه تلميذه أحمد بن إبراهيم المقدسي، وأنّه زاد على شيخه شيئاً كثيراً ممّا فات الذهبي، استمدّه من كتاب العلائي (جامع التحصيل).

(١) وأوسع من ترجم له تلميذه السخاوي في (الجواهر والدّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) وطُبِع في ثلاثة مجلّدات. وشاكر محمود بن عبد المنعم في (ابن حجر العسقلاني مُصنّفاته ودراسة في منهجه، وموارده في كتابه «الإصابة») وطُبِع في مجلّدين.

ثمَّ جاء أبو الفضل العراقي، فعلق على هوامش كتاب العلائي أسماء زائدة وقعت له، فقام ابنه وليُّ الدين أبو زرعة العراقي فضمَّها إلى ما ذكره العلائي، وأفردها في تصنيف مُستقل، مع زيادات يسيرة وقعت له بالتبَّع. ثمَّ جاء سبط ابن العجمي، فألف كتابه (التبيين) ولم يتقيد فيه بكتاب العلائي، فزاد عليه قليلاً من الأسماء.

ثمَّ قام هو بإحصاء ما وقع في هذه المُصنَّفات من أسماء، وما زاده هو عليها، فبلغ بها (١٥٢) نفساً، ومن وقع له رواية في إحدى الكتب الستة، فإنه يرمز له برمزه^(١).

ثمَّ عقد فصلاً في بيان نوعي التدليس: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ. وما الذي يلتحق بتدليس الإسناد، ك(القطع، والعطف، والتسوية).

وتحدَّث بإشارة موجزة عن تعبير بعض المُحدِّثين بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة مُوهماً للسمع، وهل يُعدُّ تدليساً أو لا؟^(٢).

ثمَّ شرع في سرد أسماء الرواة بحسب منزلة الراوي من كل طبقة، مُرتباً لهم على حروف المعجم، ويبدأ في كل طبقة بذكر عدد الرواة في كل طبقة، فالأولى ضمَّنها (٣٣) نفساً، والثانية (٣٣) نفساً، والثالثة (٥٠) نفساً، والرابعة (١٢) نفساً، والخامسة (٢٤) نفساً.

وختم كتابه بفصل ناقش فيه ما نُسب إلى شعبة بن الحجَّاج من التدليس، فردّه بما اشتهر عن شعبة من التغليظ في التدليس، والقده فيمن تعاطاه^(٣).

(١) تعريف أهل التقديس ص ٦١-٦٧.

(٢) تعريف أهل التقديس ص ٦٨-٧١.

(٣) تعريف أهل التقديس ص ١٨٤-١٨٦.

ونصَّ على تاريخ تأليف هذا الكتاب، فقال: «علقتُ هذه النُبذة في شهور سنة خمس عشرة وثمان مئة، وعلقتها عني بعض الطلبة سنة ست عشرة، زدْتُ فيها بعد ذلك أسماء مُختصرة»^(١).

* وأبرز ملامح التراجم عنده:

أولاً: أنه توسَّع في ذكره أسماء علماء تأخروا عن زمن الرواية وجمع المرويَّات، والتنقيب في أحوال رُواتها، فأورد جمعًا من المتأخرين، ك«أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)»^(٢)، و«علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)»^(٣)، و«محمد بن يوسف بن مسدي الأندلسي (ت ٦٦٣هـ)»^(٤)، و«الحسن بن علي التميمي المعروف بابن المُذهب (ت ٤٤٤هـ)»^(٥)، و«الحسن بن مسعود الدمشقي (ت ٥٤٣هـ)»^(٦)، و«عمر بن علي بن أحمد بن الليث البخاري (ت ٤٦٦هـ)»^(٧).

ثانياً: تفاوت تعليقه على التراجم بسطاً واختصاراً، وذلك بحسب ما تدعو إليه الحاجة، إذ لكلِّ ترجمة وضعها اللائق بها، وإن كان الأغلب عليها الاختصار.

فمن أمثلة ما أطال الكلام فيها من التراجم: (أبو نُعيم أحمد بن عبد الله

(١) تعريف أهل التقديس ص ١٨٧.

(٢) ص ٧٢.

(٣) ص ٨٨.

(٤) ص ٩٢.

(٥) ص ١٠٣.

(٦) ص ١٠٦.

(٧) ص ١٤٥.

الأصبهاني^(١)، و(الحسن بن علي التميمي المعروف بابن المذهب)^(٢)،
و(سفيان بن عيينة)^(٣)، و(شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص)^(٤)،
و(عمرو بن شعيب)^(٥).

ومن أمثلة ما اختصر الكلام فيها اختصاراً شديداً بما لا يتجاوز السطرين:
(الحسين بن واقد المروزي)^(٦)، و(حفص بن غياث)^(٧)، و(أبو قلابة عبد الله بن
زيد الجرمي)^(٨)، و(عبد الله بن وهب المصري)^(٩)، وغيرهم.

ثالثاً: الأصل فيما يُورده من تعليق على الترجمة الوضوح والبيان، إلا
أنّ بعضها قد اكتنفها غموض، يحتاج معه إلى مراجعة المصادر للكشف
عنه، ومن أمثله:

قوله في ترجمة (سلمة بن تمام الشَّقْرِي): «ذكر ابن أبي حاتم ما يدلّ على
أنّه كان يُدلس؛ ولذلك قال العلائي في كتاب (المراسيل): كأنّه مُدلس»^(١٠).

ففي هذه الترجمة نحتاج التّحقّق من أمرين: الأوّل: ما الذي ذكره ابن أبي حاتم
عنه، حتى يُوصف بالتدليس؟ والثاني: مراجعة كتاب العلائي؛ لمعرفة أين ذكره؟

(١) ص ٧٢.

(٢) ص ١٠٣.

(٣) ص ١١٤.

(٤) ص ١٢٠.

(٥) ص ١٢٣.

(٦) ص ٧٩.

(٧) ص ٧٩.

(٨) ص ٨٥.

(٩) ص ٨٦.

(١٠) ص ٨٢.

فالأمر الأوّل: عند الرجوع لكتاب (الجرح والتعديل)^(١) لابن أبي حاتم، فإننا لا نجد شيئاً من ذلك، وغاية ما فيه الكلام عليه جرحاً وتعديلاً، وهي أقوال ثلاثة نقلها في ترجمته، لا تعلق لها البتة بالتدليس.

والأمر الثاني: فإن نقله عن العلائي يُوهم إirاده له في ذكره للمُدلسين، وليس الأمر كذلك، وإنما هو مذكور في الباب السادس (الرّواة المحكوم على روايتهم بالإرسال = مُعجم أسماء الرّواة المُرسّلين)^(٢)، وللكلام العلائي تنمّة لم يذكرها ابن حجر، فقد قال: «كأنّه مُدلس، فينبغي أن يُذكر في المُدلسين»^(٣).

ومن الأمثلة أيضاً: قوله في ترجمة (عبد الله بن عطاء الطائفي): «قضيته في التدليس مشهورة، رواها شعبة عن أبي إسحاق السبيعي»^(٤).

فلم يُصرّح بذكر القضية، الأمر الذي يتطلّب الرجوع إلى كتب الجرح والتعديل لمعرفةها، وقد ساقها غير واحدٍ من أهل العلم، منهم البخاري في (التاريخ الأوسط)^(٥) عن أحمد بن سليمان، قال: حدّثنا أبو داود، عن شعبة، قال: سألت أبا إسحاق عن عبد الله بن عطاء الذي روى عن عقبة: «كُنّا نتناوب رعيّة الإبل»؟ قال: شيخ من أهل الطائف حدّثني. قال شعبة: فلقيتُ عبد الله، فقلتُ: سمعته من عقبة؟ فقال: لا، حدّثني سعد بن إبراهيم. فلقيتُ سعد بن إبراهيم، فسألته؟ فقال: حدّثني زياد بن مخرق. فلقيتُ زياداً، فقال: حدّثني رجل عن شهر بن حوشب.

(١) (٤/١٥٧-١٥٨).

(٢) ص ٤٥٨.

(٣) ص ٤٥٨.

(٤) ص ٨٦.

(٥) (٢/٦٦).

ومن الأمثلة أيضاً: قوله في ترجمة (محمد بن حمّاد الطهراني): «أشار أبو محمد ابن حزم إلى أنّه دلّس حديثاً»^(١).

وبالرجوع إلى كلام ابن حزم في (المحلّي)^(٢) نجد أنّه أورد حديثاً من رواية الطهراني، عن عبد الرزاق، أخبرني ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس، أنّ رسول الله ﷺ كان يغتسلُ بفَضْلِ ميمونة.

ثمّ علّله بقوله: «هذا حديث لا يصح... أخطأ فيه الطهراني بيقين»، واحتجّ بأنّ مَنْ هو أحفظ من الطهراني قد رواه بشكّ عمرو بن دينار فيه، إذا يقول عمرو: «علمي والذي يخطرُ على بالي أنّ أبا الشعثاء أخبرني»، ثمّ قال ابن حزم: «فصح أنّ عمرو بن دينار شكّ فيه، ولم يقطع بإسناده، وهؤلاء أوثق من الطهراني، وأحفظ بلا شك».

فهذا كلام ابن حزم، وليس فيه التعرّض لوصفه بالتدليس.

ويظهر -والله أعلم- أنّ ابن حجر راجع الترجمة في (ميزان الاعتدال)^(٣) للذهبي، فتوهم الأمر بأنّ ابن حزم قال ذلك أيضاً، فإنّ الذهبي قد نقل كلام ابن حزم، وردّ عليه تخطّته الطهراني، فقال: «ما أخطأ، بل اختصر هذا التّحمُّل، وقنع به (عن)، ودلّس، والحديث في مسلم».

ومن الأمثلة أيضاً: قوله في ترجمة (إبراهيم بن سليمان الأفسس الدمشقي): «أشار البخاريُّ إلى أنّه كان يُدلّس»^(٤).

(١) ص ١٢٧.

(٢) (٢٠٦/١).

(٣) (٥٢٧-٥٢٨).

(٤) تعريف أهل التقديس ص ٩٨.

وبالرجوع إلى ترجمته من (التاريخ الكبير)^(١) نجد عبارة البخاري بلفظ: «وروى إسحاق، عن عيسى، عن ثور، عن إبراهيم الأبطس، عن يزيد بن يزيد بن جابر، مُرسلاً». ونقلها ابن حجر في (تهذيب التهذيب)^(٢).

والعبارتان ظاهرتان، وليس فيهما ما يُفيد وصف الراوي بالتدليس، خلافاً لما ظنّه ابن حجر، وابن حجر نفسه قد نصّ في ترجمة إبراهيم هذا على الإرسال دون التدليس، كما في (تقريب التهذيب)^(٣)، فقال: «ثقة ثبت، إلا أنه يُرسل». والله أعلم.

رابعاً: أورد في كتابه عددًا من الرواة، واصفاً إياهم بالتدليس لظاهر بعض مروياتهم، ولم ينقله عن ناقد مُتقدم، ومن أمثله:

قوله في ترجمة (خالد بن مهران الحدّاء): «روى عن عراك بن مالك حديثاً سمعه من خالد بن أبي الصّلت عنه في استقبال القبلة في البول»^(٤).

وفي وصفه بالتدليس لأجل هذه الرواية نظراً بين، فإن الحديث المُشار إليه في كلام ابن حجر، قد روي عن خالد الحدّاء على عدّة أوجه، إلا أن الجماعة قد رووه عنه بذكر خالد بن أبي الصّلت، منهم:

هشيم بن بشير، وحمّاد بن سلمة، وعلي بن عاصم، وعبد العزيز بن المغيرة، وخالد بن يحيى السّدوسي.

فكلّهم رووه عن خالد الحدّاء، عن خالد بن أبي الصّلت، عن عراك بن مالك، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: ذُكر عند رسول الله صلى الله عليه وآله قومٌ يكرهون أن يستقبلوا

(١) (١/٢٨٩).

(٢) (١/٦٨).

(٣) ص ٩٠.

(٤) ص ٨٠.

بفروجهم القبلة، فقال: «أراهم قد فعلوها، استقبلوا بمقعدتي القبلة».

وقد أخرجه: أبو داود الطيالسي^(١)، وإسحاق بن راهويه^(٢)، وابن أبي شيبه^(٣)، وأحمد بن حنبل^(٤)، وابن ماجه^(٥)، وابن المنذر^(٦)، والطحاوي^(٧)، والدارقطني^(٨)، والبيهقي^(٩)، وغيرهم.

وتابعهم: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، فرواه عن خالد الحذاء، عن رجل، عن عراك، به. كما عند ابن أبي شيبه^(١٠)، وأحمد بن حنبل^(١١)، والدارقطني^(١٢).

فوافقهم في إثبات الوسطة بين الحذاء وعراك، وإن كانت مُبهمَة في روايته، فالقدر المُشترك بينهم إثبات الوسطة.

وإسقاط خالد بن أبي الصلت من الإسناد، قد جاء في رواية: أبي عوانة الوضاح الشكري، والقاسم بن مُطيب، ويحيى بن مطر، ثلاثتهم عن الحذاء،

(١) المسند (٣/١٢٨) رقم (١٦٤٥).

(٢) المسند (٢/٥٠٧، ٥٠٨) رقم (١٠٩٦، ١٠٩٥).

(٣) المصنّف (١/١٤٠) رقم (١٦١٣).

(٤) المسند (٤١/٥١٠) رقم (٢٥٠٦٣)، (٤٢/٣٢٩) رقم (٢٥٥١١).

(٥) السنن (٣٢٤).

(٦) الأوسط (١/٣٢٦).

(٧) شرح معاني الآثار (٤/٢٣٤).

(٨) السنن (١/٩٥) رقم (١٦٦، ١٦٧).

(٩) السنن الكبرى (١/١٥٠) رقم (٤٤١)، والخلافيات (٢/٦٩-٧١) رقم (٣٥٠-٣٥٢، ٣٥٤).

(١٠) المصنّف (١/١٤٠) رقم (١٦١٢).

(١١) المسند (٤٢/٣١٩) رقم (٢٥٥٠٠).

(١٢) السنن (١/٩٦) رقم (١٦٨).

عن عراك، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً، كما عند: إسحاق بن راهويه^(١)، والترمذي في (العلل الكبير)^(٢)، والدارقطني^(٣).

ولا شك أن مثل هذا لا يتحمّله خالد الحذاء، فإن رُواة هذا الوجه لا يُقاسون برُواة الوجه الأول حفظاً وكثرة، وقد زادوا في الإسناد.

ف(القاسم بن مطيب العجلي البصري) فيه لين^(٤)، والراوي عنه (حجاج بن نُصير الفساطي القيسي البصري) ضعيف، وكان يقبل التلقين^(٥). و(يحيى بن مطر المُجاشعي البصري) لم أقف على من تكلم فيه بجرح أو تعديل. و(أبو عوانة الشكري) ثقة، إلا أنه لا يلزم من ذلك عدم الخطأ أو التقصير.

ولم أقف على من أعلّ الحديث بتدليس الحذاء، بل ذهبَتْ أنظار النُقّاد إمّا إلى ترجيح رواية الجماعة، كما قرّره: الدارقطني، والبيهقي. وإمّا إلى إعلال الأوجه كلّها والحكم عليها بالاضطراب، كما ذهب إليه البخاري^(٦).

والكلام في الحديث تخريجاً ودراسة يطول بسطه، وليس هذا موضعه، وإنّما أردتُ من هذا القدر بيان عدم صحّة وصف الحذاء بالتدليس بناءً على هذه الرواية. والله أعلم.

خامساً: أورد ابن حجر عدداً من التراجم، وحاول ردّ ما قيل من وصفها

بالتدليس، ومن أمثلته:

(١) المسند (٢/٥٠٧ رقم ١٠٩٤).

(٢) (رقم ٦).

(٣) السُّنن (١/٩٤ رقم ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥).

(٤) تقريب التهذيب ص ٤٥٢.

(٥) تقريب التهذيب ص ١٥٣.

(٦) العلل الكبير للترمذي ص ٢٤.

قوله في ترجمة (أبي داود سليمان بن داود الطيالسي): «قال يزيد بن زريع: سألتُه عن حديثين لشعبة؟ فقال: لم أسمعهما منه. قال: ثمَّ حدَّث بهما عن شعبة. قال الذهبي: دلَّسهما عنه، فكان ماذا؟»^(١).

فعلَّق ابن حجر قائلًا: «قلت: ويحتمل أن يكون تذكُّرهما، وإن كان دلَّسهما نُظر، فإن ذكر صيغة مُحتَملة فهو تدليس الإسناد، وإن ذكر صيغة صريحة فهو تدليس الإجازة»^(٢).

ومن أمثلة مُحاولته دفع التدليس: ترجمة (محمد بن إسماعيل البخاري)^(٣)، و(مسلم بن الحجاج النيسابوري)^(٤)، و(عبد الرزاق بن همام الصنعاني)^(٥).

سادسًا: ذهب ابن حجر في تطبيقاته - تبعًا لابن حبان، والذهبي، والعلائي - إلى إلحاق رواية الراوي عمَّن لم يُدرکه بالتدليس.

فابن حبان وصف عددًا من الرواة بذلك، كرواية (عبد الجبار بن وائل بن حُجر، عن أبيه)، فقد قال في ترجمته: «مات أبوه وائل، وأمُّه حامل به، كلَّ ما روى عن أبيه مُدَّلس»^(٦).

وصرَّح به الذهبي في بيانه حدَّ التدليس، فقال: «مارواه الرَّجل عن آخر ولم يسمعه، أو لم يُدرکه»^(٧).

(١) ص ١١٦-١١٧.

(٢) ص ١١٧.

(٣) ص ٩٠.

(٤) ص ٩٣.

(٥) ص ١٢٢.

(٦) مشاهير علماء الأمصار ص ١٦٣.

(٧) الموقظة ص ٤٧.

ومن أمثله عند ابن حجر:

قوله في ترجمة (أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرّمي): «وصفه بذلك الذهبي، والعلائي»^(١).

وكلام الذهبي في ترجمة أبي قلابة: «ثقة في نفسه، إلا أنه يُدلس عمّن لحقهم، وعمّن لم يلحقهم. وكان له صُحف يُحدّث منها، ويُدلس»^(٢). فالشاهد في قول الذهبي: «وعمّن لم يلحقهم».

وأبي النُقّاد هذا الصّنيع، فأبو حاتم الرّازي قد قال في أبي قلابة: «لا يُعرف له تدليس»^(٣). مع معرفته الوافرة بأنّ أبا قلابة قد روى عن أناس لم يُدرّكهم، كما نصّ عليه هو في (المراسيل) لابنه^(٤).

ولمّا تكلم ابن عبد البرّ عن هذا المذهب، ذكر أنّ قوماً -لم يُسمّهم- ذهبوا إلى أنّه تدليس، وأنّ الجمهور ذهبوا إلى أنّه إرسال، فقال: «واختلفوا في حديث الرّجل عمّن لم يلقّه، مثل: مالك عن سعيد بن المسيّب، والثوري عن إبراهيم النّخعي، وما أشبه هذا.

فقال فرقة: هذا تدليس؛ لأنّهما لو شاءا لسمّيا من حدّثهما، كما فعلا في الكثير ممّا بلغهما عنهما، قالوا: وسكوتُ المُحدّث عن ذكر من حدّثه مع علمه به دُلسةٌ.

قال أبو عمر: فإن كان هذا تدليسا فما أعلم أحداً من العلماء سلّم منه في

(١) ص ٨٥.

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٤٢٦).

(٣) الجرح والتعديل (٥/٥٨).

(٤) ص ١٠٩.

قديم الدهر ولا في حديثه، اللهم إلا شعبة بن الحجّاج ويحيى بن سعيد القطان، فإن هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا لا سيما شعبة»^(١).

سابعاً: أورد ابن حجر جماعة ممّن وُجِدَتْ منهم صورة التدليس ولو في رواية واحدة، أو ممّن تعاطى التدليس ثم تركه ورجع عنه، ومن أمثله هذه التراجم:

(زيد بن أسلم)^(٢)، و(عبد الله بن عطاء الطائفي)^(٣)، و(أبو شهاب الحنّاط عبد ربّه بن نافع)^(٤)، و(يزيد بن هارون الواسطي)^(٥)، و(حمّاد بن أبي سليمان الكوفي)^(٦)، و(سعيد بن عبد العزيز الدمشقي)^(٧)، و(محمد بن حمّاد الطهراني)^(٨)، و(يونس بن عبد الأعلى الصّدي)^(٩)، و(يونس بن أبي إسحاق السّبيعي)^(١٠).

وكأنّ موجب ذكرهم عنده الأخذ بقول الشافعي: «ومن عرفناه دلّس مرّة، فقد أبان لنا عورته في روايته»^(١١).

(١) التمهيد (١/١٥).

(٢) ص ٨١.

(٣) ص ٨٥.

(٤) ص ٨٧.

(٥) ص ٩٧.

(٦) ص ١٠٩.

(٧) ص ١١١.

(٨) ص ١٢٦.

(٩) ص ١٢٨.

(١٠) ص ١٢٩.

(١١) الرسالة ص ٣٧٨.

وهنا ينبغي التفطن لما قيل في تدليسهم - وإن كان الأولى عدم ذكرهم في طبقات المُدلسين - فلا يكتفي الباحث بمجرد النظر في كتاب ابن حجر، فإذا وجدهم قد ذُكروا في طبقات المُدلسين حكم عليهم بذلك، فهذا من الغلط عليهم، وإنما تُعرف الرواية التي وقعت فيها صورة التدليس، وما عداها لا يُفتش فيه، إذ استقر الأمر على ثبوته في حقهم في رواية بعينها. والله أعلم.

ثامناً: وقع في جملة من التراجم التي أوردها ابن حجر في كتابه، نسبة الراوي للتدليس عن شيخ مُعيّن، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (زكريا بن أبي زائدة الكوفي): «قال أبو حاتم: كان يُدلس عن الشعبي، وابن جريج»^(١).

وهنا وفتان:

الأولى: أن المحفوظ عن أبي حاتم الرازي ما نقله ابنه، ونصّه: «كان زكريا بن أبي زائدة ليّن الحديث، كان يُدلس، وإسرائيل أحبُّ إليّ منه، يُقال: إن المسائل التي يرويها زكريا لم يسمعها من عامر، إنّما أخذها من أبي حريز»^(٢).

وهكذا نقله عنه المزّي في (تهذيب الكمال)^(٣)، وابن حجر في (تهذيب التهذيب)^(٤)، وغيرهما.

ولم أقف على أحدٍ ذكر تدليسه عن ابن جريج، ولم أقف أيضاً على أنه روى عنه. ففي نقل ابن حجر هذا نظر. والله أعلم.

(١) تعريف أهل التقديس ص ١١٠.

(٢) الجرح والتعديل (٣/٥٩٤).

(٣) (٣٦٢/٩).

(٤) (٦٣١/١).

وقد وافق أبا حاتم على قَصْرِ تدليسه على الشعبي غير واحدٍ من أهل العلم، منهم: أحمد بن حنبل^(١)، وأبو زرعة الرّازي^(٢)، والذهبي^(٣)، وابن حجر^(٤). وكان ابنه يحيى بن زكريا يقول: «لو شئتُ أن أُسمِّي كلَّ من يُنبئُ أبي عن الشعبي لسميتُ»^(٥).

الثانية: إذا تحقّق قَصْرُ تدليسه ومن شابهه في هذه الصّورة على راوٍ مُعيّن، فهل يكون من عداة حُكْمه فيه حُكم غير المُدلس؟

هذه المسألة تحتاج إلى تأمّل وتريث، ومُجانبة العجلة في الحُكم بأحد القولين، والنظر والتّبع لتطبيقات النّقاد في هذا الباب.

فابن حبان -مثلاً- قرّر في موضع أنّه لا يُقتصر الحُكم عليه، بل يطرد في غيره من شيوخه، ففي ترجمة (مُحرز بن عبد الله الجزري) قال: «كان يُدلس عن مكحول، يُعتبر بحديثه ما بين السّماع فيه عن مكحول وغيره»^(٦).

ويحتمل أنّ النّصّ على مكحول خاصّة لشهرته، ويكون ابن حبان يعرف أنّه يُدلس عن غيره أيضًا^(٧).

مثال آخر: قوله في ترجمة (مُغيرة بن مقسم الضّبي الكوفي): «وصفه النّسائي بالتدليس، وحكاه العجلي عن ابن فضيل. وقال أبو داود: كان لا

(١) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ص ٢٩٧-٢٩٨، سؤالات الأجرّي لأبي داود ص ١٨٥.

(٢) الجرح والتعديل (٣/٥٩٤).

(٣) الكاشف (١/٤٠٥).

(٤) فتح الباري (١/٤٠٣) هدي السّاري.

(٥) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ص ٢٩٨، سؤالات الأجرّي لأبي داود ص ١٧٥، تهذيب الكمال (٩/٣٦٢).

(٦) الثقات (٧/٥٠٤).

(٧) انظر: الاتّصال والانقطاع، للدكتور إبراهيم اللّاحم ص ٣٤١.

يُدلس. وكأنه أراد ما حكاه العجلي: أنه كان يُرسل عن إبراهيم، فإذا وَقَفَ أخبرهم ممّن سمعه»^(١).

من المعلوم أنّ رسالة النَّسائي مُختصرة جدًّا، اقتصر فيها على سَرْد الأسماء فقط، وذكر منهم «مُغيرة بن مقسم»^(٢)، ولم يُفصّل في تدليسهم.

وأما قول محمد بن فضيل، فنصّه: «كان المغيرة يُدلس، وكُنّا لا نكتب عنه إلا ما قال: حدّثنا إبراهيم»^(٣). فتبيّن من خلال إيرادِه أنّه يخصّ تدليسه بإبراهيم النَّخعي. وممّن قَصّر تدليسه على هذا الوجه:

الإمام أحمد بن حنبل، فقد قال: «عامّة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامّة ما روى عن إبراهيم إنّما سمعه من حمّاد، ومن يزيد بن الوليد والحارث العُكلي، وعن عبيدة، وعن غيره». قال عبد الله: وجعل يُضعّف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده^(٤).

فهُنا ينبغي على الباحث أن يتأتّى في وصفه بالتدليس لمُجرّد ورودِه في كتب المُدلسين، إذ نصّ هؤلاء المحقّقون على أنّه لا يُدلس إلا عن إبراهيم خاصّة. وخلاصة القول في هذه المسألة:

أن يُنظر فيما نُقل عن النُّقاد، فإن وُجدت عباراتهم صريحة في قَصْر تدليس الراوي عن شيخ مُعيّن، فهُنا يلتزم الباحث ما ورد عنهم، ولا يتجاوزُه. وأما إن تطرّقت الاحتمال، أو لم تكن العبارة صريحة في ذلك، فهُنا يُطلَب

(١) تعريف أهل التقديس ص ١٥٥.

(٢) ذكر المُدلسين ص ١٢٣.

(٣) تهذيب الكمال (٣٩٩/٢٨).

(٤) العلل ومعرفة الرّجال (٢٠٧/١).

من الباحث النَّظْرُ في القرائن، وتتَّبَعُ كلام النَّقَادِ في ذلك الرَّاوي، وكذلك في الرواية التي هو بصدد بحثها. والله أعلم.

ويُقابِل هذه المسألة: إطلاق وصف الرَّاوي بالتدليس في كتابه «التعريف»، وتقييده بشيخ مُعَيَّن في موضع آخر، ومثاله:

في ترجمة (أبي حُرَّةَ واصل بن عبد الرحمن البصري)، قال في «التعريف»^(١): «وصفه أحمد، والدَّارِقُطْنِي بالتدليس». ونجده في «التقريب»^(٢)، يقول: «صدوق عابد، وكان يُدلس عن الحسن».

تاسعاً: نصَّ ابنُ حجرٍ في عددٍ من التراجم على نوع التدليس الذي تعاطاه الرَّاوي، وكثير من ذلك اعتمد فيه على نصوص من تقدّمه من النَّقَادِ، ومن أمثلته:

في ترجمة (أبي نُعَيْمٍ أحمد بن عبد الله الأصبهاني) بيّن أنّه يُطلق فيما رواه بالإجازة «أخبرنا» دون أن يُبيّن^(٣). وفي ترجمة (إسحاق بن راشد الجزري) نصّ على أنّه يُطلق «حدّثنا» على ما رواه وِجَادَةَ، ولا يُبيّن^(٤). وفي ترجمة (علي بن عمر الدَّارِقُطْنِي) نقل أنّ طريقته في التدليس قوله: قُرئ على أبي القاسم البغوي، حدّثكم فلان، فيوهم أنّه سمع منه، لكن لا يقول: وأنا أسمع^(٥). وفي ترجمة (محمد بن يوسف بن مَسْدِي الأندلسي) نصّ على أنّه

(١) ص ١٦١.

(٢) ص ٥٧٩.

(٣) ص ٧٢.

(٤) ص ٧٦.

(٥) ص ٨٨.

كان يُدلس الإجازة^(١). وفي ترجمة (صفوان بن صالح بن دينار الدمشقي) ذكر أنه نُسبَ إلى تدليس التسوية^(٢). وفي ترجمة (مروان بن معاوية الفزاري) نصّ على أنه يُدلس تدليس الشيوخ^(٣). وفي ترجمة (هشيم بن بشير الواسطي) نصّ على أنه يُدلس تدليس العطف^(٤). وفي ترجمة (عمر بن علي المُقدّمي) بين أنه يُدلس تدليس القطع^(٥).

وربّما أهمل بيان ذلك في كتابه «التعريف»، إلا أنه يُبيّن في موضع آخر من كتبه، كما في ترجمة (مبارك بن فضالة البصري) فقد اكتفى في «التعريف»^(٦) بقوله: «مشهور بالتدليس، وصفه به الدارقطني وغيره». بينما في «التقريب»^(٧) نصّ على نوع التدليس الذي يتعاطاه، فقال: «يُدلس ويُسوّي».

عاشراً: لم يُعنَ ابن حجر بالتنصيص على مقدار ما يقع من تدليس عند الرواة -قلّة وكثرة-^(٨)، وهي من القضايا الشائكة في مباحث التدليس، إلا أنّ الذي يُنبّه عليه هنا، أنّ ابن حجر ربّما ذكر الراوي في طبقة، وخالف ما قرّره في

(١) ص ٩٢.

(٢) ص ١٣٥.

(٣) ص ١٥٤. عبارة ابن حجر في هذا الموضع فيها وصفه بالتدليس، ثمّ وصفه بهذا النوع، فقال: «كان مشهوراً بالتدليس، وكان يُدلس الشيوخ أيضاً». بينما في (التقريب ص ٥٢٦) اقتصر على وصفه بتدليس الشيوخ، فقال: «وكان يُدلس أسماء الشيوخ».

(٤) ص ١٥٩.

(٥) ص ١٦٨.

(٦) ص ١٤٧.

(٧) ص ٥١٩.

(٨) لا يُستدرك هنا بكون الطبقات مُقسّمة عنده بحسب هذا الأصل؛ لأنّ تقسيمه بعض الطبقات يتجاوزه جملة أسباب، كما في الطبقة الثانية، فقد ألحق بها من وُصف بـ«الإمامة»، وقلّة التدليس في مُقابل كثرة روايته، أو كونه لا يُدلس إلا عن ثقة». انظر: تعريف أهل التقديس ص ٦٢.

مواضع أخرى من كتبه، ومن أمثلته:

أنه ذكر (عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج) في الطبقة الثالثة^(١)، وهم «من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسَّماع».

إلا أنه نصَّ على قلة تدليسه في غير موضع:

ففي البخاري^(٢) من طريق ابن جريج، قال: أخبرني عبيد الله بن حفص، أن عمر بن نافع، أخبره عن نافع مولى عبد الله، أنه سمع ابن عمر -رضي الله عنهما- يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ ينهى عن القزَع.

فقال ابن حجر: «وعبيد الله بن عمر وشيخُه هُنا عمر بن نافع والرَّوي عنه هو ابن جريج أقرانٌ مُتقاربون في السنِّ واللِّقاء والوفاء، واشترك الثلاثة في الرَّواية عن نافع، فقد نزل ابن جريج في هذا الإسناد درجتين، وفيه دلالة على قلة تدليسه»^(٣).

وقال مُعلِّقًا على رواية أُخرى من طريق ابن جريج: «وقد سمع ابن جريج من نافع كثيرًا، وروى هذا عنه بواسطة، وهو دالٌّ على قلة تدليسه. والله أعلم»^(٤).

مثال آخر:

أنه ذكر (محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري) في الطبقة الثالثة أيضًا^(٥)، بينما

(١) ص ١٤١-١٤٢.

(٢) الصحيح (٥٩٢٠).

(٣) فتح الباري (١٠/٣٦٤).

(٤) فتح الباري (٣/٤١٢).

(٥) ص ١٥٢.

نصّ في موضع آخر على قلة تدليسه.

فقد أخرج البخاري^(١) من طريق الزُّهري، قال: حدّثني عبد الله بن أبي بكر، أنّ عروة بن الزُّبير، أخبره أنّ عائشة زوج النبي ﷺ حدّثته، قالت: جاءني امرأة معها ابتتان تسألني، فلم تجد عندي غير تمرّة واحدة، فأعطيتها فقسمتها بين ابنتيهما، ثمّ قامت فخرجت، فدخل النبي ﷺ فحدّثته، فقال: «مَنْ يلي من هذه البنات شيئاً، فأحسن إليهنّ، كُنْ له سِتْراً من النار».

فقال ابن حجر: «وإدخال الزُّهري بينه وبين عروة رجلاً ممّا يُؤدّن أنّه قليل التدليس»^(٢).

مثال ثالث:

أنّه أورد (سليمان بن مهران الأعمش) في الطبقة الثانية^(٣)، وهم «مَنْ احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى». بينما في كتابه (النكت على ابن الصّلاح)^(٤) أوردته في الطبقة الثالثة «وهم من أكثروا من التدليس، وعرفوا به».

وانظر أيضاً أمثلة على اختلاف رواة الطبقات في الكتابين:

(سليمان بن طرخان التيمي)^(٥)، و(الحسن بن ذكون البصري)^(٦)،

(١) الصحيح (٥٩٩٥).

(٢) فتح الباري (٤٢٧/١٠).

(٣) ص ١١٨.

(٤) ص ٤٤٢.

(٥) تعريف أهل التقديس ص ١١٧ في (الطبقة الثانية)، والنكت على ابن الصّلاح ص ٤٣٦ (الطبقة الأولى).

(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٣٣ في (الطبقة الثالثة)، والنكت على ابن الصّلاح ص ٤٣٩ (الطبقة الثانية).

و(عبد الله بن عطاء المكي الطائفي)^(١)، و(بقيّة بن الوليد الكلاعي الدمشقي)^(٢)، و(حجاج بن أرطاة النخعي الكوفي)^(٣)، و(سويد بن سعيد الحدثاني)^(٤)، و(عباد بن منصور الناجي)^(٥)، و(عمر بن علي المقدمي)^(٦)، و(عيسى بن موسى البخاري غنّجار)^(٧)، و(محمد بن إسحاق بن يسار)^(٨)، و(الوليد بن مسلم الدمشقي)^(٩)، و(يحيى بن أبي كثير اليمامي البصري)^(١٠).

وقد يصف الراوي بمُجرّد التدليس في كتابه «التعريف»، ويُبيّن حجم تدليسه في موضع آخر، كما في ترجمة (سعيد بن أبي عروبة)، فقال في «التعريف»^(١١): «وصفه النسائي وغيره بالتدليس». بينما في (التقريب)^(١٢) نصّ على أنّه كثير التدليس.

حادي عشر: أورد ابن حجر في الكتاب بعض التراجم، باعتبار أنّها وقعت في التدليس، وعند التدقيق فيها يتّضح أنّ أصل الإشكال في إيرادها ما يتعلّق

(١) تعريف أهل التقديس ص ٨٥ في (الطبقة الأولى)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٤١ (الطبقة الثانية).
 (٢) تعريف أهل التقديس ص ١٦٣ في (الطبقة الرابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٤٢ (الطبقة الثالثة).
 (٣) تعريف أهل التقديس ص ١٦٤ في (الطبقة الرابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٤٢ (الطبقة الثالثة).
 (٤) تعريف أهل التقديس ص ١٦٦ في (الطبقة الرابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٤٢ (الطبقة الثالثة).
 (٥) تعريف أهل التقديس ص ١٦٦ في (الطبقة الرابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٤٣ (الطبقة الثالثة).
 (٦) تعريف أهل التقديس ص ١٦٧ في (الطبقة الرابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٤٤ (الطبقة الثالثة).
 (٧) تعريف أهل التقديس ص ١٦٨ في (الطبقة الرابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٤٥ (الطبقة الثالثة).
 (٨) تعريف أهل التقديس ص ١٦٨ في (الطبقة الرابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٤٥ (الطبقة الثالثة).
 (٩) تعريف أهل التقديس ص ١٧٠ في (الطبقة الرابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٤٧ (الطبقة الثالثة).
 (١٠) تعريف أهل التقديس ص ١٢٧ في (الطبقة الثانية)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٤٧ (الطبقة الثالثة).

(١١) ص ١١٣.

(١٢) ص ٢٣٩.

بالإدراك، وهذه التراجم ونحوها مظانّ بحثها في أبواب الاتّصال والانقطاع، لا أبواب التدليس، ولذا قال ابن رجب: «وأما من يُدلس عمّن لم يره، فحُكِم حديثه حُكِم المُرسَل»^(١).

ومن أمثلته:

ترجمة (مُخرمة بن بُكير بن عبد الله بن الأشج) ^(٢) فاختلف النُّقاد إنّما هو في الكلام على سماعه من أبيه، هل أدركه أو اعتمد على كتبه؟ ولذا أبو سبّط ابن العجمي في (التبيين لأسماء المُدلسين) ^(٣) الحُكِم عليه بالتدليس، وقال: «بل هو إمّا محكوم له بالانقطاع، أو يُعدّ مُتصلاً».

ومثل ذلك يُقال في ترجمة (عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص) ^(٤) في سلسلته المشهورة. وفي ترجمة (عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود) ^(٥) في سماعه من أبيه رضي الله عنه. والله أعلم.

ثاني عشر: بالنظر في عددٍ من التراجم المُشتركة بين كتب ابن حجر الثلاثة «التعريف، والنُكت، والتقريب» نجد أنّه فرّق كلام النُّقاد في بعض الرواة، فينقل في كلّ موضع قولاً لناقد ويُورد كلام غيره في موضع آخر، ومن أمثلته:

في ترجمة (عبد الرحمن بن محمد المُحاربي) نقل في «التعريف» ^(٦) وَصَفَهُ

(١) شرح علل الترمذي (٢/٥٨٤).

(٢) ص ٩٢.

(٣) ص ٢٧٠.

(٤) ص ١٢٠، ١٢٣.

(٥) ص ١٣٧.

(٦) ص ١٤٠.

بالتدليس عن العقيلي، وفي «التهذيب»^(١)، و«التقريب»^(٢) نقله عن أحمد بن حنبل. ولم يعزه لأحدٍ في «النُّكت»^(٣).

وهذه المنقولات عن هذين الإمامين - أحمد بن حنبل، والعقيلي - مُجملة، وبيانها كالاتي:

أمّا أحمد بن حنبل، فقد قال ابنه عبد الله: حدّثُ أبي بحديث المحاربي، عن معمر، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري، قال: سئل النبي ﷺ عن التشبيه في الصّلاة فقال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً»، فأنكره أبي واستعظمه، قال أبي: المحاربي عن معمر؟ قلت: نعم، وأنكره جداً. والحديث حدّثني به أبو الشعثاء وأبو كُريب، قالوا: حدّثنا المحاربي. قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد: ولم نعلم أنّ المحاربي سمع من معمر شيئاً، وبلغنا أنّ المحاربي كان يُدّلس^(٤).

وأما العقيلي في (الضعفاء)^(٥)، فلم يقل شيئاً من نفسه، وإنّما نقل هذا النصّ عن أحمد بن حنبل بواسطة شيخه عبد الله بن أحمد.

وفي الكتابين (العلل ومعرفة الرجال)، و(الضعفاء) إسناد القول بالوصف بالتدليس لعبد الله بن أحمد بن حنبل، خلافاً لنقل ابن حجر. والله أعلم. ولعلّ ابن حجر -والله أعلم- اعتمد على نسخة لكتاب العقيلي، وقد

(١) (٢/٥٥٠).

(٢) ص ٣٤٩.

(٣) ص ٤٤٣.

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٣/٣٦٣).

(٥) (٢/٣٤٧).

وقع فيها: قال أبو عبد الله، وأشار لهذه النسخة د. مازن السرساوي في تحقيقه لـ(الضعفاء)^(١)، مع التنبيه لمخالفتها لسائر الأصول الخطية لكتاب العقيلي، وللمثبت في (العلل) لعبد الله بن أحمد، كما تقدّم نقله.

وممن عزاه لعبد الله بن أحمد: العلائي في (جامع التحصيل)^(٢)، والبوصيري في (مصباح الزجاجة)^(٣).



(١) (٣/٥٦٣).

(٢) ص١٠٨، ٢٢٧.

(٣) (١/٧٤).

المبحث الثاني

الملاحظات العامة على كتب المُدلسين

بعد قراءة فاحصة لهذه المُصنّفات، ظهر للباحث جملة من الملاحظات عليها، وهي محلّ اجتهاد ونظر، عُرضة للأخذ والردّ، فأقول مُستعيناً بالله تعالى:

أولاً: لم تُعَنَّ عامّة المُدوّنات التي جمعت المُدلسين بموضوع ضوابط مرويات من وُصِف بالتدليس، أو ما يُستثنى من ذلك، مع أنّ كثيراً منها منشور في كتب الرجال والعلل وغيرها، ومن أمثلته:

في ترجمة (عكرمة بن عمّار اليمامي) اقتصر على مُجرّد نقل الوصف بالتدليس^(١).

ويُمكن أن يُستثنى من هذا ما رواه عنه سفيان الثوري، فقد أسند ابن أبي حاتم^(٢) من طريق عبيد الله بن سعيد السرخسي، قال: سمعتُ عبد الرحمن بن مهدي قال: قال لي سفيان الثوري بمعنى: مُرّبنا إلى عكرمة بن عمّار اليمامي، قال: فجعل يُملي عليّ سفيان، ويُوقفه عند كلّ حديث، قُل: حدّثني، سمعتُ.

وكذا روى علي بن المديني، عن ابن مهدي، قال: «كنتُ مع سفيان عند عكرمة، فجعل يُوقفه على كلّ حديث على السّماع»^(٣).

فهذا النّص من ابن مهدي يُشعر بأنّ رواية الثوري عن عكرمة مأمونة من تدليس عكرمة، وأنّ الأصل حملها على الاتّصال. والله أعلم.

وفي ترجمة (مُغيرة بن مقسم الضّبي) اقتصر على مُجرّد نقل الوصف

(١) جامع التحصيل ص ٢٦٩، التبيين ص ١٥٢، تعريف أهل التقديس ص ١٤٤.

(٢) الجرح والتعديل (١/١١٧).

(٣) الجرح والتعديل (١/٦٨).

بالتدليس^(١).

ويمكن أن يُستثنى من هذا ما رواه عنه محمد بن فضيل، فإنه قد قال: «كان المغيرة يُدلس، وكُنَّا لا نكتب عنه إلا ما قال: حدَّثنا إبراهيم»^(٢).

وفي ترجمة (أبي جناب يحيى بن أبي حية الكلبى) اقتصر على مجرد نقل الوصف بالتدليس، ويزيد بعضها على بعض ما يتعلق بالحكم عليه^(٣).

بينما نجد ابن أبي حاتم قال: أخبرنا أبو الحسين الرهاوي فيما كتب إليّ، قال: سمعتُ أبا نعيم (الفضل بن دكين) يقول: - وذكر أبا جناب الكلبى - فقال: ما كان به بأس، إلا أنه كان يُدلس، وما سمعتُ منه شيئاً إلا شيئاً قال فيه: حدَّثنا^(٤).

وفي ترجمة (أبي إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله) اقتصر على وصفه بأنه مشهور بالتدليس^(٥).

إلا أن ابن حجر في الفصل الذي عقده لدفع ما اتُّهم به شعبة من التدليس، نقل قول شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»^(٦).

ثم قال ابن حجر: «فهذه قاعدة جيِّدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة، أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلَّت على السماع، ولو كانت مُعنعنة»^(٧).

(١) جامع التحصيل ص ٢٧٥، التبيين ص ٢٠٩، تعريف أهل التقديس ص ١٥٥.

(٢) تهذيب الكمال (٣٩٩/٢٨).

(٣) جامع التحصيل ص ٢٧٨، التبيين ص ٢٤٠، تعريف أهل التقديس ص ١٨٣.

(٤) الجرح والتعديل (١٣٨/٩).

(٥) جامع التحصيل ص ٢٧٠، التبيين ص ١٦٠، تعريف أهل التقديس ص ١٤٦.

(٦) أسنده ابن طاهر في «مسألة التسمية» (رقم ٤٧)، وقد أفدَّت مصدرها مُسندة من رسالة الدكتور خالد باسمح «أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر الدارقطني فيها اختلافاً في كتابه العلل» (١٨٩/١).

(٧) تعريف أهل التقديس ص ١٨٦.

وقال في موضع آخر: «وهي قاعدة حسنة تُقبل أحاديث هؤلاء إذا كانت عن شعبة، ولو عُنُوها»^(١).

ويُلحق بشعبة فيما يتعلّق برواية شعبة عن أبي إسحاق: ما رواه يحيى بن سعيد القطّان، عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق.

فقد قال ابن حجر: «وقد استدللّ الإسماعيليُّ أيضًا على صحّة سماع أبي إسحاق لهذا الحديث»^(٢) من عبد الرحمن، بكُون يحيى القطّان رواه عن زهير، فقال -بعد أن أخرجه من طريقه-: والقطّان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق.

وكأنّه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطّان، أو بالتصريح من قوله، فانزاحت عن هذه الطّريق علة التّديس»^(٣).

ثانيًا: بالنظر فيما دوّنه ابن حجر في كتبه الثلاثة «تعريف أهل التّقدس، والنُّكت على ابن الصّلاح، وتقريب التهذيب» نجد بينها تفاوتًا في تناول الموضوع.

فأوسّعها في ذِكر المُدلسين كتاب «تعريف أهل التّقدس»، ثمّ «النُّكت»، ثمّ «التّقيب». ولكل واحدٍ منها ما ينفرد به عن الآخرين من الأسماء، ف«تعريف أهل التّقدس» لا يحتاج إلى تمثيل لظهور الزيادات الكثيرة فيه على الآخرين، فإنّه جمع فيه ما تفرّق في كتب السّابقين، وزاد أناسًا لم يذكرهم من

(١) النُّكت على ابن الصّلاح ص ٤٣٠.

(٢) يُريد ما أخرجه البخاري (١٥٦) من طريق زهير، عن أبي إسحاق، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنّه سمع عبد الله يقول: أتى النبيّ -صلى الله عليه وسلم- الغائط، فأمرني أن آتبه بثلاثة أحجار... إلخ.

(٣) فتح الباري (١/٢٥٨). ونقله بنحوه في: النُّكت على الصّلاح ص ٤٣٠.

تقدمه، منهم من نُصَّ على تدليسه عند النقاد الأوائل، ومنهم من لم يُنصَّ عليه، كما تقدّم بيانه.

وأما كتاب «النكت على ابن الصلاح» فإنه اقتصر فيه على ما نُصَّ عليه من ناقد مُتقدّم، فعند فراغه من سرد أسماء الرواة، قال: «فهذه أسماء مَنْ وقفت عليه ممّن وُصف بالتدليس...» إلى أن قال: «وكلّ مَنْ ذكّر هنا، فهو بحسب ما رأيتُ التصريح بوصفه بالتدليس من أئمة هذا الشأن على التفصيل»^(١).

فوجد أنه أسقط رُواة من «النكت» فلم يذكرهم؛ لكونهم ليسوا على شرطه المُتقدّم، ومن أمثلته: ترجمة (أيوب بن النّجار الحنفي اليمامي) مع أنه نُصَّ على تدليسه في (التقريب)^(٢).

إلا أنه رُبّما لم يلتزم شرطه، فيذكر في «النكت» مَنْ لم ينصّ ناقد على تدليسه، ومثاله: ترجمة (أيوب بن أبي تميمة السّخثياني) فإنه ذكره فيه، وفي «تعريف أهل التقديس»^(٣) ولم ينقل القول بتدليسه عن ناقد تقدّمه^(٤)، وإنما لوجود صورة التدليس فيما رواه عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-.

بينما نجده في (التقريب) قد وصف رُواة بالتدليس لم يذكرهم في الكتابين «النكت»، و«التعريف»، ولم يُوقَف على مَنْ نُصَّ على تدليسهم، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (عطاء بن أبي مسلم الخراساني): «صدوق يهَم كثيرًا،

(١) ص ٤٥٧.

(٢) ص ١١٩.

(٣) ص ٧٧-٧٨.

(٤) وقد تتبعت ترجمته في كثير من المصادر التي ترجمت له، فلم أفر على مَنْ نُصَّ على تدليسه. كما أنّ كتب المُدلسين لم تذكره، ك(ذكر المُدلسين) للنسائي، و(جامع التحصيل) للعلائي، و(المُدلسين) لابن العراقي، و(التبيين) لابن العجمي، و(أسماء المُدلسين) للسيوطي.

وَيُرْسَل، وَيُدَلَّس»^(١). وقوله في ترجمة (أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي):
«ثِقَّةٌ ثَبَّتْ، سُنِّي، وَرُبَّمَا دَلَّس»^(٢).

ثالثاً: مع ما في كتب المُدَلِّسِينَ من جهد طَيِّب، وتقريب للباحثين، إلا أنّها لم تستوفِ أسماءَ كُلِّ مَنْ رُمِيَ بالتدليس من النُّقَادِ المُتَقَدِّمِينَ، فقد فاتها عدد من الرواة المنصوص على تدليسهم، ممّا يُوجب على الباحث عدم الاقتصار عليها أثناء البحث في تدليس راوٍ، بل عليه التفتيش في المصادر الأخرى.

ومن أمثلة ما فاتهم^(٣):

ترجمة (سعيد بن جبير الأسدي الكوفي)، فقد قال المرّودي: وذكر له التدليس -يعني: لأحمد بن حنبل رحمه الله تعالى-، فقال: قد دَلَّسَ قَوْمٌ، وذكر: الأعمش، وذكر له: مجاهد، وسعيد (ابن جبير)، فأخبر أنّه يُروى عنهما، فقال: نعم^(٤).

وترجمة (أبي الأشهب جعفر بن حيّان العطاردي)، فقد قال أبو داود: سمعتُ أحمد بن حنبل قال: أبو الأشهب كانوا يرون أنّه يُدَلَّسُ عن الحسن. قلتُ لأحمد -وذكر أبا الأشهب- فقال: زعموا كان يأخذ عن أصحاب الحسن، يعني: عن الحسن^(٥).

وترجمة (داود بن الزبرقان الرّقاشي البصري) فقد قال ابن هانئ: وسئل -يعني: أحمد بن حنبل- عن: داود بن الزبرقان؟ قال: إنّما كتبتُ عنه حديثاً،

(١) ص ٣٩٢.

(٢) ص ٣٨٤.

(٣) أعني: الذي فات الكتب المخصوصة في هذا البحث.

(٤) العلل ص ٣٣-٣٤.

(٥) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ص ٣٢٨.

وقال: ما أراه يكذب، ولكن كان يُدلس^(١).

وترجمة (عبد السلام بن حرب الملائبي) فقد قال ابن مُحَرز: سمعتُ ابن نُمير يقول: قال أبو نُعيم: أحاديث عبد السلام -يعني: الملائبي- عن سالم، إنما هي أحاديث شريك كلِّها، قال ابن نُمير: كان عبد السلام يُدلس^(٢).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: كُنَّا نُنكر من عبد السلام بن حرب شيئاً، كان لا يقول: حدثنا إلا في حديث واحد أو حديثين، سمعته يقول فيه: حدثنا^(٣).

رابعاً: من المعلوم أنَّ الأئمة عبَّروا عن التدليس بعبارات أخرى سوى لفظ التدليس، وهو معلوم من خلال السياق، كما تقدَّم قول أحمد بن حنبل في وصف تدليس مُغيرة بن مقسم: «عامَّة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامَّة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد...».

وكثيراً ما يُعبَّر ابن حبان بقوله: «يُعتبر حديثه إذا بيَّن السَّماع»، كما في ترجمة (عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر)^(٤)، و(محمد بن إسحاق بن يسار)^(٥)، و(مُحرز بن عبد الله)^(٦)، و(يعقوب بن عطاء بن أبي رباح)^(٧)، وغيرهم.

فابن حجر -على سبيل المثال- مُتنبه لهذه المسألة، وشواهد ذلك في كتبه

(١) مسائل ابن هانئ عن أحمد بن حنبل ص ٤٧٠.

(٢) معرفة الرجال (٢/٢٢٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣/٤٨٥).

(٤) الثقات (٧/٤٦).

(٥) الثقات (٧/٣٨٤).

(٦) الثقات (٧/٥٠٤).

(٧) الثقات (٧/٦٤٠).

ظاهرة^(١)، ومع ذلك فربّما جاءت العبارة على هذا النحو، إلا أنه تجنّب إدخاله في المُدَلِّسين في كتبه الثلاثة كلّها، ومثاله:

أنّه نقل قول أحمد بن حنبل في (عطاء بن أبي رباح): «عطاء عن عائشة لا يُحتجّ بها إلا أن يقول: سمعتُ». وعلّق ابن حجر بقوله: «وروى الأثرم عن أحمد ما يدلّ على أنّه كان يُدلس»^(٢)، ثمّ أورد عبارة أحمد هذه.

خامساً: بتتبع ما نُقل في كتب المُدَلِّسين نجد أنّ عدداً من التراجم نصّ على تدليسها من قبل نقاد متأخرين، وقد سبق الإشارة لذلك. كما أنّ عدداً منها خلّت من التنصيص المُحكّم على التدليس، وذلك أن يُؤتى بعبارات لا تُشعر بقوة ما قيل في الراوي، مع وجود ما هو أقوى وأصرح منها في الدلالة، ومن أمثلته:

قول ابن حجر في ترجمة (عمرو بن دينار المكي): «أشار الحاكم في (علوم الحديث) إلى أنّه كان يُدلس»^(٣). وعبارة أبي عبد الله الحاكم نصّها: «عامّة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة»^(٤).

والحاكم قد سبقه لوصّف عمرو بالتدليس غير واحد من النقاد:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سُئل -يعني: والده- عمّا روى عمرو بن دينار، عن ابن عباس وابن الزبير في القراءات: سماع؟ قال: قال ابن عيينة: كان

(١) انظر أمثلة على ذلك في «تعريف أهل التدليس»: ص ٩٢ ترجمة (محمد بن يزيد بن خنيس)، و ص ١٣٦ ترجمة (عبد الله بن مروان الحرّاني)، و ص ١٣٧ ترجمة (عبد الجليل بن عطية القيسي)، و ص ١٤٠ ترجمة (عبد العزيز بن عبد الله القرشي)، و ص ١٤٤ ترجمة (عثمان بن عمران الحنفي)، و ص ١٧٩ ترجمة (عبد العزيز بن عبد الله الكلاعي)، وغيرهم.

(٢) تهذيب التهذيب (٣/١٠٣).

(٣) ص ٨٨.

(٤) ص ٣٥٥.

عمرو لا يقول فيها: سمعتُ ابن عباس^(١).

وقال المروزي: سألتُه عن عمرو بن دينار في ابن عباس وابن عمر؟ فقال: من الثقات، يُحكى عن شعبة أنه قال: ما رأيتُ أثبت من عمرو بن دينار. قلتُ: له أشياء يُرسلها، قال: إذا قال: سمعتُ، أو حدثنا، وقد كان يُحدثُ بأشياء عن رجل عن ابن عباس^(٢).

وقال البخاري: «لم يسمع عمرو بن دينار من ابن عباس حديثه عن عمر في البكاء على الميت». وعلّق ابن حجر قائلًا: «ومقتضى ذلك أن يكون مُدلسًا»^(٣). وتقدّم أمثلة على ذلك عند العلائي في (جامع التحصيل). والله أعلم.

سادسًا: يُعدّ كتاب ابن حجر «تعريف أهل التقديس» أهمّ كتب المُدلسين المتأخّرة، وأعظمها فائدة للباحثين، ويظهر ذلك من خلال جملة أمور، منها: - أن ابن حجر أكثرهم مناقشة لما يُورده في الرّواي، إمّا توضيحًا، أو اعتراضًا، أو غير ذلك، كما نجده في كثير من التراجم، منها:

(الحسن البصري)^(٤)، و(حمّاد بن أسامة الكوفي)^(٥)، و(سفيان بن عُيينة)^(٦)، و(أبو داود الطيالسي)^(٧)، و(عبد الرزّاق الصنعاني)^(٨)، وغيرها.

(١) العلل ومعرفة الرّجال (٣/ ٢٨٥).

(٢) العلل ص ١٨٦.

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٦٩). وانظر: إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ١٦٦).

(٤) ص ١٠٢.

(٥) ص ١٠٧.

(٦) ص ١١٤.

(٧) ص ١١٧.

(٨) ص ١٢٢.

- كثرة ما يزيده في الترجمة من معلومات على مَنْ تقدّمه، وهذا من أبرز ما ميّز كتابه، وللناظر أن يُقارن بين عددٍ من تراجمه مع ما يذكره العلائي، وابن العجمي، وابن العراقي، ومن أمثلته هذه التراجم:

(حبيب بن أبي ثابت)^(١)، و(شُعيب بن أيوب الصّريفيني)^(٢)، و(عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج)^(٣)، و(مكحول الدمشقي)^(٤)، وغيرها.

- مُحافظته بقدرٍ لا بأس به على ألفاظ النُّقاد - وإن كان يتصرّف فيها اختصارًا في مواضع عدّة -، بخلاف بقية الكتب، فإنّها في أغلب التراجم تُجمل الوصف كما تقدّم بيانه، ومن أمثلته عند ابن حجر:

(أبو نعيم الأصبهاني)^(٥)، و(أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة)^(٦)، و(محمد بن مُصطفى)^(٧)، و(هشام بن حسان البصري)^(٨)، و(حميد بن الربيع الكوفي)^(٩)، و(محمد بن كثير الصنعاني)^(١٠)، وغيرها.



(١) جامع التحصيل ص ٢٦١، المُدلسين ص ٣٩-٤٠، التبيين ص ٥٩، تعريف أهل التقديس ص ١٣٢.

(٢) جامع التحصيل ص ٢٦٦، المُدلسين ص ٥٩، التبيين ص ١١٤، تعريف أهل التقديس ص ١٣٤.

(٣) جامع التحصيل ص ٢٦٨، المُدلسين ص ٦٩-٧٠، التبيين ص ١٣٩، تعريف أهل التقديس ص ١٤١.

(٤) جامع التحصيل ص ٢٧٥، المُدلسين ص ٩٥، التبيين ص ٢١٢، تعريف أهل التقديس ص ١٥٦.

(٥) ص ٧٢-٧٣.

(٦) ص ٧٤.

(٧) ص ١٥٣.

(٨) ص ١٥٨.

(٩) ص ١٦٤.

(١٠) ص ١٨٢.

المبحث الثالث

حصر أسماء المُدلسين في الكتب الأربعة ومُلحقاتها

أوردت في هذا الجدول أسماء المُدلسين في هذه الكتب الستة، وجعلتُ الأصل كتاب ابن حجر (تعريف أهل التقديس)، وأشرتُ لمواضع وجود الراوي في بقية الكتب.

الرقم	اسم الراوي	جامع التحصيل	التبيين لأسماء المُدلسين	تعريف أهل التقديس	تقريب التهذيب	النُّكت على ابن الصلاح	المُدلسين لابن العراقي
المرتبة الأولى مَنْ لَا يُوصَفُ بِذَلِكَ إِلَّا نَادِرًا							
١	أبو نُعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله			ص٧٢			
٢	أحمد بن محمد الكرابي			ص٧٣			
٣	أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي			ص٧٤			
٤	إسحاق بن راشد الجزري			ص٧٦			
٥	أيوب بن أبي تميمة السختياني			ص٧٧		ص٤٣٥	
٦	أيوب بن النّجار اليمامي			ص٧٨			
٧	جرير بن حازم الأزدي			ص٧٨		ص٤٣٥	
٨	حفص بن غياث الكوفي	ص٢٦٣	ص٧٢	ص٧٩		ص٤٣٦	ص٤٥
٩	خالد بن مهران الحدّاء البصري			ص٨٠			

			٨١ ص			زيد بن أسلم العُمري	١٠
٥٤ ص	٤٤٩ ص		٨١ ص		٤٥٨ ص	سلمة بن تمام الشَّقري	١١
٥٧ ص	٤٤٩ ص	٢٦٣ ص	٨٣ ص	١١٠ ص	٢٦٥ ص	شَبَّاكُ الضَّبِّي الكوفي الأعمى	١٢
٦٠ ص			٨٣ ص	١١٦ ص	٢٦٦ ص	طاووس بن كيسان اليماني	١٣
١٠٨، ٦٢ ص	٤٣٦ ص		٨٥ ص	٢٦٢ ص	٢٨٢ ص	أبو قلابه عبد الله بن زيد الجرمي	١٤
٦٣ ص	٤٤١ ص		٨٥ ص			عبد الله بن عطاء الطائفي	١٥
			٨٦ ص			عبد الله بن وهب المصري	١٦
	٤٣٧ ص		٨٧ ص			عبد ربّه بن نافع أبو شهاب الحنّاط	١٧
			٨٨ ص			علي بن عمر الدّارقطني	١٨
			٨٨ ص			عمر بن دينار المكيّ	١٩
٤٤ ص	٤٣٦ ص		٧٩ ص	٧٠ ص	٢٦٣ ص	الحسين بن واقد المروزي	٢٠
	٤٣٧ ص		٨٩ ص			أبو نُعيم الفضل بن دُكين التيمي الكوفي	٢١
			٨٩ ص			مالك بن أنس الأصبحي الحميري	٢٢
٨٢ ص	٤٣٥ ص		٩٠ ص	١٧٤ ص		محمد بن إسماعيل البخاري	٢٣
			٩١ ص			محمد بن عمران بن موسى المرزباني	٢٤

	ص٤٥٢		ص٩٢			محمد بن يزيد بن خنيس المخزومي	٢٥
			ص٩٢			محمد بن يوسف بن مسدي الأندلسي	٢٦
	ص٤٤١		ص٩٢			مخرمة بن بكير بن عبد الله ابن الأشج المدني	٢٧
			ص٩٣	ص٢٠٦		مسلم بن الحجاج القيساري	٢٨
ص٩٥			ص٩٤	ص٢١٥	ص٢٧٦	موسى بن عقبة المدني	٢٩
ص٩٦	ص٤٣٨	ص٥٧٣	ص٩٤	ص٢٢٧	ص٢٧٦	هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي	٣٠
ص١٠٠	ص٤٣٨		ص٩٦	ص٢٣٨		أبو مجلز لاحق بن حميد البصري	٣١
ص١٠١			ص٩٦	ص٢٤٣	ص٢٧٨	يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري	٣٢
			ص٩٧			يزيد بن هارون السلمي الواسطي	٣٣
<p>المرتبة الثانية</p> <p>من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، وذلك لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يُدلس إلا عن ثقة.</p>							
			ص٩٨			إبراهيم بن سليمان الأفطس الدمشقي	٣٤
ص٣٤	ص٤٣٨		ص٩٨	ص٤١	ص٢٥٩	إبراهيم بن يزيد النخعي	٣٥
ص٣٦	ص٤٣٨		ص٩٩	ص٤٣	ص٢٦٠	إسماعيل بن أبي خالد البحلي الأحمسي الكوفي	٣٦
			ص١٠٠			أشعث بن عبد الملك العمري البصري	٣٧

٤٣٩ ص		١٠١ ص	٤٧ ص		بشير بن مهاجر الغنوي	٣٨
		١٠١ ص	٥٧ ص		جُبَيْر بن نُفَيْر بن مالك الْحَضْرَمِي	٣٩
٤١ ص	٤٣٩ ص	١٦٠ ص	٦٣ ص	٢٦١ ص	الحسن بن أبي الحسن البصري	٤٠
		١٠٣ ص			الحسن بن علي التميمي أبو علي المذهب	٤١
٤٤ ص		١٠٦ ص	٦٧ ص		الحسن بن مسعود بن الحسن الدمشقي	٤٢
٤٦ ص	٤٣٩ ص	١٠٧ ص	٧٤ ص	٢٦٣ ص	الحكم بن عُتَيْبَةَ الكندي الكوفي	٤٣
٤٦ ص	٤٣٩ ص	١٧٧ ص	١٠٧ ص		حمّاد بن أسامة الكوفي	٤٤
		١٠٩ ص			حمّاد بن أبي سليمان مسلم الكوفي	٤٥
		١١٠ ص			خالد بن معدان الكلاعي الشامي	٤٦
٤٩ ص	٤٣٩ ص	٢١٦ ص	٨٢ ص	٢٦٤ ص	زكريا بن أبي زائدة الكوفي	٤٧
٥٠ ص	٤٤٠ ص	١١١ ص	٨٤ ص		سالم بن أبي الجعد رافع الأشجعي الكوفي	٤٨
		١١١ ص	٨٦ ص		سعيد بن عبد العزيز التنوخني الدمشقي	٤٩
٥١ ص	٤٤٠ ص	٢٣٩ ص	٨٨ ص	٢٦٤ ص	سعيد بن أبي عروبة بن مهران العدوي البصري	٥٠
٥٢ ص	٤٤٠ ص	٢٤٤ ص	٩٢ ص	٢٦٤ ص	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	٥١
٥٣ ص	٤٤٠ ص	٢٤٥ ص	٩٤ ص	٢٦٥ ص	سفيان بن عُيَيْنَةَ بن أبي هلال الهالبي	٥٢

			ص١١٦	ص١٠٢		أبو داود سليمان بن داود الطيالسي	٥٣
ص٥٥	ص٤٣٦		ص١١٧	ص١٠٠	ص٢٦٥	سليمان بن طَرْحَان الْتيمي البصري	٥٤
ص٥٥	ص٤٤٢	ص٢٥٤	ص١١٨	ص١٠٥	ص٢٦٥	سليمان بن مهران الأعمش الأَسدي الكا هلي	٥٥
ص٥٨	ص٤٤٠		ص١١٩	ص١١١	ص٢٦٥	شَرِيك بن عبد الله التَّخعي الكوفي	٥٦
			ص١٢٠			شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص	٥٧
			ص١٢٢			عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الحميري الصَّنعاي	٥٨
ص٧٣-٧٢	ص٤٤١		ص١٢٣	ص١٥٠	ص٢٦٩	عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام المخزومي	٥٩
			ص١٢٣			عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص	٦٠
ص٨٣	ص٤٤١		ص١٢٦	ص١٧٨	ص٢٧٠	محمد بن خازم الكوفي أبو معاوية الضَّرير	٦١
			ص١٢٦			محمد بن حمَّاد الطَّهْراني	٦٢
ص١٠٢	ص٤٤٧	ص٥٩٦	ص١٢٧	ص٢٤٦	ص٢٧٩	يحيى بن أبي كثير صالح الطائي اليمامي	٦٣
ص١٠٤	ص٤٤١		ص١٢٨		ص٢٧٩	يونس بن عُبيد العبدي البصري	٦٤

			ص١٢٨			يونس بن عبد الأعلى الصدفي	٦٥
			ص١٢٩			يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي	٦٦
<p>المرتبة الثالثة</p> <p>مَنْ أَكْثَرَ مِنَ التَّدْلِيْسِ، فَلَمْ يَحْتَجِّ الْأُمَّةَ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ إِلَّا بِمَا صَرَّحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ حَدِيثَهُمْ مُطْلَقًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَبْلَهُمْ.</p>							
			ص١٣١			أحمد بن عبد الجبار بن محمد التيمي العطاردي	٦٧
			ص١٣١			إسماعيل بن عباس بن سلم العنسي الحمصي	٦٨
ص٣٩	ص٤٤٢	ص١٥٠	ص١٣٢	ص٥٩	ص٢٦١	حبيب بن أبي ثابت قيس بن ثابت الأسدي الكوفي	٦٩
ص٤٢	ص٤٣٩	ص١٦١	ص١٣٣	ص٦٥	ص٢٦١	الحسن بن ذكوان البصري	٧٠
ص٤٧	ص٤٤٢	ص١٨١	ص١٣٣	ص٧٦	ص٢٦٤	حميد الطويل بن أبي حميد الخزازي البصري	٧١
ص٥٩	ص٤٤٩	ص٢٦٧	ص١٣٤	ص١١٤	ص٢٦٦	شعيب بن أيوب بن زريق الواسطي الصرّيفيني	٧٢
			ص١٣٤			شعيب بن عبد الله الأزدي	٧٣
		ص٢٧٦	ص١٣٥			صفوان بن صالح بن دينار الدمشقي	٧٤
ص٦١	ص٤٤٣		ص١٣٥	ص١١٨	ص٢٦٦	أبوسفيان طلحة بن نافع الواسطي	٧٥

	ص٤٥٠		ص١٣٦	ص١٢٨		عبد الله بن مروان الحرّاني	٧٦
ص٦٤	ص٤٤٣	ص٣٢٦	ص١٣٦	ص١٣٠	ص٢٦٧	عبد الله بن أبي نجیح يسار الثقفي المكي	٧٧
	ص٤٥٠		ص١٣٧	ص١٣٧		عبد الجليل بن عطية القيسي	٧٨
			ص١٣٧			عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود الهذلي الكوفي	٧٩
ص٦٧	ص٤٤٣	ص٣٤٩	ص١٤٠	ص١٣٥	ص٢٦٨	عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي الكوفي	٨٠
	ص٤٥٠		ص١٤٠			عبد العزيز بن عبد الله القرشي الجدهاني البصري	٨١
ص٦٨	ص٤٤٣		ص١٤١		ص٢٦٨	عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي المكي	٨٢
ص٦٩	ص٤٤٣	ص٣٦٣	ص١٤١	ص١٣٩	ص٢٦٨	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي المكي	٨٣
ص٧٠	ص٤٤٤	ص٣٦٤	ص١٤٢	ص١٤٢	ص٢٦٨	عبد الملك بن عمير اللخمي القنطي	٨٤
ص٧١	ص٤٤٤	ص٣٦٨	ص١٤٣	ص١٤٤	ص٢٦٨	عبد الوهاب بن عطاء الخفاف العجلي البصري	٨٥
	ص٤٥٠	ص٣٧٩	ص١٤٣			عبيدة بن الأسود بن سعيد الهمداني الكوفي	٨٦
	ص٤٥٠		ص١٤٤			عثمان بن عمران الحنفي	٨٧
ص٧٣	ص٤٤٤		ص١٤٤	ص١٥٢	ص٢٦٩	عكرمة بن عمّار العجلي اليمامي	٨٨

٧٤ ص	٤٥١ ص	٤٠٤ ص	١٤٥ ص	١٥٥ ص	٢٦٩ ص	علي بن غراب الفزاري الكوفي	٨٩
	٤٥٣ ص		١٤٥ ص			عمر بن علي بن أحمد البخاري الليثي	٩٠
٧٧ ص	٤٤٤ ص		١٤٦ ص	١٦٠ ص	٢٧٠ ص	عمرو بن عبد الله السَّيِّعِي الهمداني الكوفي	٩١
٧٩ ص	٤٤٥ ص		١٤٦ ص	١٦٤ ص	٢٧٠ ص	قتادة بن دعامة السدوسي البصري	٩٢
٨٠ ص	٤٤٥ ص	٥١٩ ص	١٤٧ ص	١٦٧ ص	٢٧٠ ص	مبارك بن فضالة البصري	٩٣
	٤٥١ ص		١٤٨ ص	١٧٧ ص		محمد بن الحسين البخاري	٩٤
٨٤ ص	٤٥١ ص		١٤٨ ص		٢٧١ ص	محمد بن صدقة القدكي	٩٥
٨٤ ص	٤٤٥ ص		١٤٨ ص	١٨٦ ص	٢٧١ ص	محمد بن عبد الرحمن الطفاوي البصري	٩٦
	٤٥١ ص		١٤٩ ص	١٨٨ ص		محمد بن عبد الملك الواسطي	٩٧
٨٥ ص	٤٤٦ ص		١٤٩ ص	١٨٩ ص	٢٧٢ ص	محمد بن عجلان القرشي المدني	٩٨
٨٧ ص	٤٤٦ ص		١٥٠ ص	١٩٦ ص	٢٧٣ ص	محمد بن عيسى بن نجیح الطَّبَّاع البغدادي	٩٩
	٤٥٣ ص		١٥٠ ص	١٩٨ ص		محمد بن محمد بن سليمان الباغندي	١٠٠
٨٨ ص	٤٤٦ ص	٥٠٦ ص	١٥١ ص	٢٠٠ ص	٢٧٣ ص	أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي	١٠١
٨٩ ص	٤٤٦ ص		١٥٢ ص	١٨١ ص	٢٧١ ص	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري	١٠٢

		ص٥٠٧	ص١٥٢			محمد بن مُصَفَّى بن بهلول القرشي الحمصي	١٠٣
ص٩١			ص١٥٣			مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري الكوفي	١٠٤
ص٩١	ص٤٥٢	ص٥٢١	ص١٥٣			مُحَرِّز بن عبد الله الجزري	١٠٥
	ص٤٥٢		ص١٥٤	ص٢٠٨		مصعب بن سعيد لمصبيصي	١٠٦
ص٩٣	ص٤٤٧	ص٥٤٣	ص١٥٥	ص٢٠٩	ص٢٧٥	المغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّي الكوفي	١٠٧
ص٩٥	ص٤٤٧		ص١٥٦	ص٢١٢	ص٢٧٥	مكحول الشَّامي	١٠٨
ص٩٥	ص٤٥٢	ص٥٥٦	ص١٥٧	ص٢٢٥	ص٢٧٦	ميمون بن موسى المرثي، ويُقال: المرثي	١٠٩
	ص٤٤٧	ص٥٧٢	ص١٥٧			هشام بن حسان القُرْدُوسِي البصري	١١٠
ص٩٨	ص٤٤٧	ص٥٧٤	ص١٥٨	ص٢٣١	ص٢٧٧	هُشَيْم بن بشير السُّلَمِي الواسطي	١١١
ص١٠٣	ص٤٥٢		ص١٥٩		ص٢٧٩	يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي	١١٢
	ص٤٥٣	ص٦٣٦	ص١٦٠			أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن الدَّالاني الأَسدي	١١٣
ص١٠٤	ص٤٥٢		ص١٦٠	ص٢٤٩	ص٢٧٩	يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني	١١٤
ص١٠٦	ص٤٤٨	ص٥٧٩	ص١٦١	ص٢٥٧	ص٢٨٠	أبو حُرَّة واصل بن عبد الرحمن البصري	١١٥
			ص١٦١			أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهُدَلِي الكوفي	١١٦

المرتبة الرابعة

مَنْ اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِمْ، إِلَّا بِمَا صَرَّحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ؛
لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل.

١١٧	بقيّة بن الوليد الحميري الكلاعي الحمصي	٢٦٠ ص	٤٧ ص	١٦٣ ص	١٢٦ ص	٤٤٢ ص	٣٧ ص
١١٨	حجاج بن أرقطاة بن ثور التخعي القاضي الكوفي	٢٦١ ص	٦١ ص	١٦٤ ص	١٥٢ ص	٤٤٢ ص	٤٠ ص
١١٩	حميد بن الربيع الكوفي الخزاز اللخمي	٧٨ ص	١٦٤ ص			٤٤٩ ص	٤٨ ص
١٢٠	سويد بن سعيد الحدّثاني الهروي	٢٦٥ ص	١٠٨ ص	١٦٥ ص		٤٤٢ ص	٥٦ ص
١٢١	عباد بن منصور النّاجي البصري	٢٦٦ ص	١٢٢ ص	١٦٦ ص	٢٩١ ص	٤٤٣ ص	٦١ ص
١٢٢	عطية بن سعيد العوفي الجدلي الكوفي			١٦٦ ص	٣٩٣ ص	٤٥٠ ص	
١٢٣	عمر بن عليّ المُقدّمِي البصري	٢٦٩ ص	١٥٧ ص	١٦٧ ص		٤٤٤ ص	٧٥ ص
١٢٤	عيسى بن موسى البخاري الأزرق غنّجار	١٦٢ ص	١٦٨ ص	٤٤١ ص		٤٤٥ ص	٧٨ ص
١٢٥	محمد بن إسحاق بن يسار المطبّي	٢٧٠ ص	١٧١ ص	١٦٨ ص	٤٦٧ ص	٤٤٥ ص	٨١ ص
١٢٦	محمد بن عيسى بن القاسم بن سُمَيْع الأموي	٢٧٢ ص	١٩٣ ص	١٦٩ ص	٥٠١ ص	٤٥١ ص	٨٦ ص
١٢٧	الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي	٢٧٧ ص	٢٧٠ ص	١٧٠ ص	٥٨٤ ص	٤٤٧ ص	٩٩ ص
١٢٨	يعقوب بن عطاء بن أبي رياح		٢٥١ ص	١٧٠ ص			

المرتبة الخامسة

مَنْ ضَعَّفَ بِأَمْرِ آخِرِ سَوِي التَّدْلِيسِ، فَحَدِيثُهُمْ مَرْدُودٌ، وَلَوْ صَرَّحُوا بِالسَّمَاعِ،
إِلَّا إِنْ تَوَبَّعَ مَنْ كَانَ ضَعَّفَهُ مِنْهُمْ يَسِيرًا.

١٢٩	إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني	٢٦٠	٣٩	١٧١	٤٥٣	٣٣
١٣٠	أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة المُلَائي العبسي	٢٧٩	٢٥٣	١٧١	٤٥٤	١٠٥
١٣١	بشير بن زاذان			١٧٢	٤٥٤	
١٣٢	تليد بن سليمان المحاربي الكوفي	٢٦٠	٥٠	١٧٢	٤٥٤	٣٨
١٣٣	جابر بن يزيد الجعفي الكوفي	٢٦١	٥٥	١٧٣	٤٥٤	٣٨
١٣٤	الحسن بن عُمارة البعلي الكوفي			١٧٤	٤٥٤	
١٣٥	الحسين بن عطاء بن يسار المدني		٦٩	١٧٤	٤٥٤	
١٣٦	خارجة بن مصعب الخراساني السرخسي		٨٠	١٧٥	٤٥٥	١٨٦
١٣٧	سعيد بن المرزبان العبسي أبو سعد البقال	٢٨١	٩٠	١٧٥	٤٥٥	١٠٧
١٣٨	صالح بن أبي الأخضر البصري اليمامي			١٧٦		
١٣٩	عبد الله بن زياد بن سمعان المخزومي المدني			١٧٦	٤٥٥	
١٤٠	عبد الله بن لهيعة الحضرمي المصري		١٢٥	١٧٧	٤٥٥	

	ص٤٥٥		ص١٧٨	ص١٢٩		عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام	١٤١
ص٦٥	ص٤٥٥	ص٣٢٨	ص١٧٨			عبد الله بن واقد الحراني أبو قتادة	١٤٢
ص٦٦	ص٤٥٦		ص١٧٨	ص١٣٢	ص٢٦٧	عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي الشَّعْبَانِي	١٤٣
	ص٤٥٠		ص١٧٩			عبد العزيز بن عبد الله بن وهب الكلاعي	١٤٤
			ص١٧٩			عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي	١٤٥
			ص١٨٠	ص١٤٧		عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي الحراني المؤدب	١٤٦
	ص٤٥٦		ص١٨٠	ص١٥٤		علي بن غالب الفهري المصري	١٤٧
			ص١٨١			عمرو بن حكام	١٤٨
	ص٤٥٦		ص١٨١			مالك بن سليمان الهروي	١٤٩
			ص١٨٢			محمد بن كثير الصنعاني الثقفي	١٥٠
	ص٤٥٦		ص١٨٢			الهيثم بن عدي الطائي المنيحي الكوفي	١٥١
ص١٠٠	ص٤٥٦	ص٥٨٩	ص١٨٣	ص٢٤٠	ص٢٧٨	يحيى بن أبي حية الكلبي أبو جناب	١٥٢

الأسماء الزائدة على (تعريف أهل التقديس)							
		ص٣٨٦				عثمان بن عمير البجلي الكوفي أبو اليقظان	١٥٣
		ص١٢٠				بازام أبو صالح مولى أم هانئ	١٥٤
		ص١٦٢				الحسن بن علي بن راشد الواسطي	١٥٥



خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أمّا بعد:

فإنّ موضوع التدليس من الموضوعات المهمّة في علوم الحديث، وهو موضوع دقيق، يتطلّب بحثاً وتنقيحاً وتأملًا قبل إصدار الحكم به على راوٍ من الرواة. وقد بذل النقاد في ذلك جهداً ظاهراً، فأفاد من جاء بعدهم من أحكامهم على الرواة في هذه المسألة، وجمع عددٌ من المتأخرين أولئك الرواة في مصنّفات مُستقلّة، وكما تقدّم في دراستها فإنّها متفاوتة من حيث الإحصاء، والنقد، وما يتعلّق بذلك من البيان والتحقيق.

وقد درس الباحث عددًا من تلك المُصنّفات التي كُتبت في القرنين (الثامن، والتاسع)، ودوّن ما استقرّ عليه نظره، فإن أصاب فالفضل لله وحده، وإن أخطأ -ولا بُد- فذلك ممّا يعترى البشر من قصور، ونقص في العلم، والله يغفر له زلّكّه وتجاوزّه، وكان من أبرز ما توصل إليه من نتائج:

أولاً: أنّ هذه المُصنّفات تُعدّ من أقرب الوسائل لمعرفة المُدلسين من الرواة، فقد اجتهد مؤلّفوها في الجمع والتتبع.

ثانياً: ومع حرص أولئك الأعلام على جمع هذا النوع من الرواة، إلا أنّه قد وقع عند جميعهم فوات، يُبيّن ذلك الجدول الذي حصر فيه الباحث أسماء المُدلسين في هذه الكتب، فزاد بعضهم على بعض، وكذلك من ذكر في ثنايا البحث ممّا فات عليهم ذكره، والكمال لله تعالى وحده.

ثالثاً: تضمّنت هذه المُصنّفات النقل عن كتب هي في عداد المفقود من تراث الأُمَّة، فحلّت بهذا الصنيع محلّ تلك المصادر.

رابعاً: يقع في النقل عند بعضهم شيء من الخلل، سببه الحرص على الاختصار، وكذلك حرصهم على الجمع والاستقصاء.

خامساً: ليس كل من ذكر في هذه المُصنّفات يُعدّ مدلساً، فإنّها قد ناقشت وردّت تهمة التدليس عن بعض الرواة.

التوصيات:

أولاً: يُوصي الباحث بأهمية دراسة المُصنّفات في علوم الحديث دراسة تحليلية؛ ليظهر ما فيها من جهد أولئك الأئمة، ويكشف عن بعض المواضيع التي تحتاج لمزيد تدقيق وتكميل، مع التزام أدب النقد، وحفظ مقام أئمة العلم، وصيانة حقهم رحمة الله عليهم.

ثانياً: كما أنه يُوصي بضرورة مراجعة الأصول المُعتمدة عند أهل العلم، ولا يكتفي بمجرّد النقل عن الوسائط، لا سيّما مع وجود الأصل، فكم من عبارة نُقلت على غير وجهها، أو اختصرت فوق خلل بسبب ذلك الاختصار، أو جعلت في غير مظاهرها، وقد مرّ في البحث نماذج من ذلك.

ثالثاً: كما أنه يُوصي باجتنب التكلّف في نقد ما ليس له وجه، أو الاعتراض بلا مُوجب، فإن أصحاب تلك المُصنّفات أهل علم ورُسوخ فيه، وإنما عليه أن يتّهم رأيه، ولا يتعجل النتائج قبل تأملها، وعرضها على أهل العلم والاختصاص. وأسأل الله تعالى أن يُوفّقنا لصالح القول والعمل، وأن يُجنّبنا الزلل، إنّه هو البَرُّ الرَّحِيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



المصادر والمراجع

- ١- الاتصال والانقطاع، لإبراهيم بن عبد الله اللّاحم، ط. مكتبة الرشد، (١٤٢٦هـ).
- ٢- إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، لصلاح الدين خليل بن كيكليدي الدمشقي العلائي، ت. مرزوق بن هياس الزهراني، ط. مكتبة العلوم والحكم، (١٤٢٥هـ).
- ٣- أحاديث أبي إسحاق السبّيعي التي ذكر الدّارقطني فيها اختلافاً في العلل، لخالد بن محمد باسمح، ط. دار التوحيد، (١٤٣٥هـ).
- ٤- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطي بن قليح البكجري المصري، ت. عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، ط. دار الفاروق الحديثة، (١٤٢٢هـ).
- ٥- الأوسط في السّنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت. صغير أحمد بن محمد حنيف، ط. دار طيبة، (١٤٠٥هـ).
- ٦- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، ت. عبد الله التركي، ط. دار هجر، (١٤١٨هـ).
- ٧- التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت. محمود إبراهيم زايد، ط. دار الوعي ومكتبة دار التراث، (١٣٩٧هـ).
- ٨- التبيين لأسماء المدلسين، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (سبط ابن العجمي)، ت. يحيى شفيق حسن، ط. دار الكتب العلمية، (١٤٠٦هـ).
- ٩- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت. عبد الله نواره، ط. مكتبة الرشد.
- ١٠- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. أحمد بن علي المباركي، (١٤١٤هـ).
- ١١- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. محمد عوّامة، ط. دار الرشيد، (١٤٠٦هـ).
- ١٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النّمري، ت. مصطفى العلوي ومحمد البكري، ط. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، (١٣٨٧هـ).

- ١٣- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، ط. مؤسسة الرسالة، (١٩٩٦م).
- ١٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني، ت. بشّار عواد معروف، ط. مؤسسة الرسالة، (١٤٠٠هـ).
- ١٥- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ونشرته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، (١٣٩٣هـ).
- ١٦- جامع التحصيل لأحكام المراسيل، لصلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي، ت. عمر بن حسن فلاتة، ط. دار الأفهام، (١٤٤٠هـ).
- ١٧- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، (١٣٧١هـ).
- ١٨- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. محمد عبد المعيد خان، ط. دائرة المعارف العثمانية، (١٣٩٢هـ).
- ١٩- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، ت. محمد زهري النّجّار ومحمد سيّد جاد الحق، ط. عالم الكتب، (١٤١٤هـ).
- ٢٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، ت. محمود الأرنؤوط، ط. دار ابن كثير، (١٤٠٦هـ).
- ٢١- شرح التبصرة والتذكرة، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت. ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم، ط. دار الكتب العلمية، (١٤٢٣هـ).
- ٢٢- شرح علل الترمذي، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، ت. همام عبد الرحيم سعيد، ط. مكتبة المنار، (١٤٠٧هـ).
- ٢٣- الصّغفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، ت. عبد المعطي قلعجي، ط. دار المكتبة العلمية، (١٤٠٤هـ).
- ٢٤- طبقات الحفاظ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط. دار الكتب العلمية، (١٤٠٣هـ).

- ٢٥- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد الأسدي الشهبي ابن قاضي شهبة، ت. الحافظ عبد العليم خان، ط. عالم الكتب، (١٤٠٧هـ).
- ٢٦- طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت. محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط. دار هجر، (١٤١٣هـ).
- ٢٧- طرح التثريب في شرح التقريب، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، وابنه ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم، تصوير: دار إحياء التراث العربي.
- ٢٨- العلل الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت. صبحي السمرائي وآخرين، ط. عالم الكتب ومكتبة النهضة، (١٤٠٩هـ).
- ٢٩- العلل، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم)، ت. فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، مطابع الحميضي، (١٤٢٧هـ).
- ٣٠- العلل، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت. وصي الله بن محمد عباس، ط. دار الخاني، (١٤٢٢هـ).
- ٣١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بتعليق عبد العزيز ابن باز، ط. دار المعرفة، (١٣٧٩هـ).
- ٣٢- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت. عبد الكريم الخضير، ومحمد الفهيد، ط. دار المنهاج، (١٤٢٦هـ).
- ٣٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايـمـاز الذهبي، ت. محمد عوامة، ط. دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، (١٤١٣هـ).
- ٣٤- لَحْظُ الأَلْحَاطِ بِدَبْئِلِ طَبَقَاتِ الحُفَاطِ، لأبي الفضل محمد بن محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي العلوي الأصفوني، ط. دار الكتب العلمية، (١٤١٩هـ).
- ٣٥- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. عبد الفتاح أبو غدة، ط. دار البشائر الإسلامية، (٢٠٠٢م).
- ٣٦- المجروحين من المحذنين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، ت. محمود إبراهيم زايد، ط. دار الوعي، (١٣٩٦هـ).

- ٣٧- المُحَلِّي بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، ط. دار الفكر.
- ٣٨- المدلسين، لولِّي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، ت. رفعت فوزي عبد المطلب، ونافذ حسين حمّاد، ط. دار الوفاء، (١٤١٥هـ).
- ٣٩- المراسيل، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم)، ت. شكر الله نعمة الله قوجاني، ط. مؤسسة الرسالة، (١٣٩٧هـ).
- ٤٠- المسند، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، ت. محمد بن عبد المحسن التركي، ط. دار هجر، (١٤١٩هـ).
- ٤١- المسند، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ابن راهويه)، ت. عبد الغفور البلوشي، ط. مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة، (١٤١٢هـ).
- ٤٢- المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت. شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط. مؤسسة الرسالة، (١٤٢١هـ).
- ٤٣- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي، ت. مرزوق بن علي بن إبراهيم، ط. دار الوفاء، (١٤١١هـ).
- ٤٤- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، ت. محمد المنتقى الكشناوي، ط. دار العربية، (١٤٠٣هـ).
- ٤٥- المصنّف، لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، ت. كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، (١٤٠٩هـ).
- ٤٦- معجم الشيوخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، ت. محمد الحبيب الهيلة، ط. مكتبة الصّديق بالطائف، (١٤٠٨هـ).
- ٤٧- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد ابن البيّع النيسابوري، ت. السيد معظم حسين، ط. دار الكتب العلمية، (١٣٩٧هـ).
- ٤٨- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، ت. عبد الفتاح أبو غُدّة، ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية، (١٤١٢هـ).

- ٤٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِماز الذهبي، ت. علي محمد البجاوي، ط. دار المعرفة، (١٣٨٢هـ).
- ٥٠- النُّكْت على كتاب ابن الصَّلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. ماهر الفحل، ط. دار الميمان، (١٤٣٤هـ).

